الفصل الأول
عزة وكرامة المصريين

لا شك أن المصريين الذين يعجزون عن نيل حقوقهم كاملة داخل وطنهم لن يجدوها فى انتظارهم بالخارج، ولا عجب أن تجدهم يعانون من سوء المعاملة أو التمييز فى الخارج.

فتكريس حالة الانقسام، والعمل بنظام الجزر المنعزلة، وحجب المعلومات وانعدام الشفافية وتراجع الحريات والتضييق على أصحاب الرأى، وترويع أجهزة الأمن وتوابعها للمواطنين عند التظاهر والاحتجاج بالقتل والإصابة والخطف، ومباركة العنف والعنف المضاد، كلها أمور تؤدى إلى حالة ضبابية يعيش فيها المواطن وهو لا يستطيع ممارسة حقوقه المشروعة، ولا زال الأمر على ما هو عليه فلا الحقوق عرفت طريقها للمواطن، ولا المواطن تمكن من انتزاعها.

لقد ضلت الحقوق مسارها بين أجهزة الأمن والمواطنين، و الأجهزة الحكومية والمتعاملين معها، وما بين الوزراء من جهة والمتخصصين والعلماء من جهة أخرى، وحتى الأجهزة الرقابية ومن تتهمهم بتقاريرها وتثار حولهم الشبهات ويدخ'ون دائرة التحقيقات، وما بين المسئولين وأصحاب المظالم، وبين التيارات الدينية وبعضها و التيارات المدنية، إنه مناخ فى أمس الحاجة للمراجعة.

فالمواطن يتطلع للإحساس بأن الوطن الذى يعيش فيه ويستظل بسمائه تكون فيه حقوقه مصونة، ويؤدى ما عليه من واجبات فى كل أجهزة

الدولة ومؤسساتها وفى الشارع وفى منافذ الدخول والخروج، ويمارس حقه بحرية فى إبداء الرأى والاختيار ومشارك فاعل فى البناء والتنمية.

إنها ثقافة تحتاج إلى أساليب مبتكرة، وحقيقية، لتصبح الأمانى والأحلام حقيقة على أرض الواقع، حتى يستطيع المواطن التمتع بها ويحيا معها فى وطنه.

وعندما يكون المناخ العام فى وطنه صحيا سيجد المواطن المصرى نفسه أمام بعثات دبلوماسية عربية وأجنبية تعامله بآدمية واحترام، وفى مطارات العالم سيكون له شأن آخر ومع السلطات المحلية فى أى من دول إقامته تتغير طريقة التعامل معه.

إن شعور المواطن بالمهانة فى بلده، وضياع حقوقه، وأنه لا قيمة له جعله يتمنى أن يموت بعد أن فقد كل السبل فى أن يعيش كريما.

لقد أثقلت صدورنا الهموم، وأعيت نفوسنا الحيل وأغلقت أمامنا النوافذ بموجات اليأس التى تنشرها بعض وسائل الإعلام ليل نهار ومستوى أداء المسئولين بصفة عامة، وانتشرت الفرقة بين أبناء الوطن الواحد بعد أن كانوا يدا واحدة، فأصبحوا فرقا وأحزابا وجماعات ومجموعات وتيارات يخون بعضهم البعض، ووصلت العلاقات بينهم لحدود تبادل الاتهامات والصدام وتكسير العظام والعنف بكل أشكاله.

إن مصر كبيرة وعظيمة فهى بلد الأنبياء والتاريخ والحضارة والعلم والثقافة والكرم والعطاء والريادة والعفة والأدب والرقى، وعلينا أن ننحى خلافاتنا جانبا ونأخذ من دروس التاريخ العبرة لنبنى مستقبلا أفضل.

إنه لظروف المعيشة الصعبة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والوظيفية وربما العائلية يضيق الخناق حول المواطن، فيتكالب ويتزاحم مع الآخرين أمام السفارات العربية والأجنبية ومكاتب توظيف العمالة بالخارج طمعا فى الحصول على فرصة عمل تحت أية ظروف، وبأية شروط دون مراعاة لعواقبها فيواجه المهانة فى المعاملة بالزحام الشديد، وكثرة الطلبات وطول الإجراءات ومن هنا يبدأ اهتزاز مكانته وكبريائه.

إن الخلل السياسى الذى نعيشه حاليا أسهم بشكل كبير فى حالة من «السقوط» فى السلوك الأخلاقى والانفلات الأمنى والتردى الاقتصادى، وانتهاء بـ«امتهان» الكرامة نتيجة للعنف والعنف المضاد والاستخدام المفرط للقوة من قوات حفظ الأمن، برغم ما أملنا فى تحقيقه من أن تكون ثورة ٢٥ يناير هى نهاية حقبة امتهان كرامة المصريين.

كما أن انعدام العدالة بين المواطنين وقصر فرص العمل على أولاد الأكابر، وانتهاء بمن يدفع أكثر أو يتنازل أكثر.. جعلت من المواطن البسيط مسافرا مدفوعا كهارب يبحث عن قارب نجاة خارج بلده، مضطرا لقبول تنازلات بحثا عن فرصة حياة له ولأسرته!

ولما كانت كرامة المصرى وعزته تبدأ فى وطنه، فإذا كان جائعا أو مهانا أو مسحولا فى شارعه أو فى بيته، فلا ننتظر أن يكون مكرما وعزيزا فى الخارج، وأبسط الدلائل وجود الآلاف من السجناء المصريين دون محاكمة بمعتقلات دول عربية وأجنبية لا متابع ولا مساند ولا مدافع إلا من سلط الإعلام أضواءه عليه لحسن حظه أو لوصول أحد من معارفه لأولى الأمر أو كان قريبا من حزب أو جماعة.

وإذا كانت الحكومات غير قادرة على تحمل مسئولياتها تجاه مواطنيها، فعليها أن تعرف أن الشعب كله أصبح طرفا فى المعادلة، وأن التستر على حقوق المصريين وإهاناتهم يجب أن ينتهيا، وأنها ملزمة وعلى الفور بمعالجة الخلل السياسى والدبلوماسى الذى ارتكبته هى وسابقتها. فلا يعقل أبدا ألا تكون هناك وزارة لرعاية المصريين بالخارج، أو أن يكون لهم ممثل خارج بلادهم أو صندوق لدعمهم والدفاع عنهم فى القضايا المرفوعة ضدهم، خصوصا أن عددهم يتجاوز ١٠ ملايين يعيشون كـ «مهاجرين» «بلا أنصار».

لقد آن الأوان أن تتحد كل الأيادى المصرية، وتصنع جدارا عازلا ضد الاختراقات، والتدخلات الخارجية من دول المال ودول السلاح ودول الإجرام، فمصر للمصريين وليست للعابثين، وكفانا إضاعة للوقت والجهد والمال فى سجالات إعلامية ساقطة، وبرامج حوارية هابطة وصراعات سياسية بين قادة أحزاب وجماعات ومنظمات أصابهم سعار المناصب، فجعلوا مصلحة الوطن فى آخر اهتماماتهم.

لقد عشنا ليوم نرى فيه العلماء بمراكز البحوث وأساتذة الجامعات يعتصمون، ويحتجون مطالبين بصرف حقوقهم المالية (الحافز / الجودة / البدلات /...) والمالية ليس لديها فائض لمواجهة هذه الحقوق ولكن لديها فائض لسفريات الكبار، ومؤتمرات الوجاهة، واستبدال الأثاث والسيارات للنخب السياسية ومؤسسات الرئاسة ومجلس الوزراء، ودعم المصدرين وتشجيعهم على زيادة الصادرات ومضاعفة أرصدتهم فى البنوك الأجنبية.

إن هنـاك معوقات إدارية تصادفنا تتمثل فى عدم وجود نظام إدارى متفق عليه لتنظيم العمل العلمى البحثى، مما أدى إلى فقد مراكز البحوث العديـد مـن الباحثين الكبـار والصغار بندبهم لأماكن أخرى أو السـفر للعمل بالخارج، فلا يوجد قانون عادل يعطى الباحث قدره المادى ليقوم بوظيفته العلمية بشكل جيد.

فأسـاتذة المراكز والهيئات البحثية سواء التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى أو وزارات أخرى وأساتذة الجامعات، يهددون بوقفات احتجاجية كل فترة بسـبب عدم انتظام صرف بدل مشروع الجودة رغم انضمامهم للمشـروع وتباطـؤ وزارة المالية وتقاعـس وزارة التعليم العالى أو البحث العلمـى أو الوزارات الأخرى فـى المطالبة بحقوقهم، ووضع قواعد تتفق مع ظروف وطبيعة عمل أسـتاذ الجامعة أو الباحث وتحفظ له كرامته ووضعه الأدبى والأكاديمى.

إن سوء التقدير يرجع إلى أسباب عديدة فى مقدمتها: أن قيمة العلم تأتى فى مؤخرة الاهتمامات بالنسـبة للنخب التى حكمت مصر وحتى اليـوم، دليل ذلك تدنى نصيب البحث العلمى من موازنة الدولة وتدنى قيمة أهل العلم أنفسـهم فى نظر الدولة، قارن بين ما ينفق على البحث العلمـى فى الجامعـات ومراكز البحوث، وما ينفـق على بنود أخرى، الفـارق بعيد وهذا الفـارق يعكس مدى أهمية العلم مـن ناحية، ومدى اهتمامات أجهزة الدولة من ناحية أخرى.

إن انتخاب العمداء ورؤسـاء الجامعـات أمر غير مرحب به من قبل بعض المسئولين لأنه يأتى أحيانا بشخصيات قوية وهو أمر غير مطلوب أيضا؛ لأن العميد أو رئيس الجامعة المنتخب الذى يشعر أنه جاء بإرادة

زملائه سيناقش وسيوافق أحيانا ويرفض أحيانا، والأدهى من ذلك أنه قد يعتز برأيه ويتمسك به إذا اعتقد أنه على صواب. وكل هذه الأمور غير مرغوبة ولا يرحب بها في الأنظمة التى تقوم على فكرة الولاء والخضوع.

. هذه واحدة من أسباب اتساع الفجوة بين أهل العلم وأهل القرار، ويزيد هذه الفجوة أيضا طبيعة الاختلاف فى التكوين الشخصى. وفى خلفية النشأة بين الفريقين: أهل العلم وأهل القرار، فريق حصر فكره على المعالجات الأمنية، وفريق ينظر إلى العالم كله وما فيه من تطورات، بل وثورات علمية لا تنتظر أحد.

إن التقدم يستلزم الاعتماد على عوامل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة، وعلى التعليم والبحث العلمى، والاهتمام بالمواطن وحقوق المواطنة.

لقد أصبحنا نعانى ظاهرة غريبة لا توجد فى أى مجتمع آخر وهى ظاهرة محاربة النجاح. فما إن يظهر موهوب حتى يظهر له من يسارع إلى محاربته وقتل موهبته، فيسرع بالفرار إلى الخارج، ولهذا ينجح المصريون فى الخارج ويظهرون نبوغا لم يظهروه فى بلادهم!

إذا، فكيف نحافظ على العلماء؟

بتوفير حياة كريمة ومناسبة تحقق الاستقرار للعلماء المصريين فى وطنهم من خلال التفرغ لأبحاثهم ودراساتهم وتجاربهم، وتشجيعهم على الاشتراك فى المؤتمرات العلمية على المستوى المحلى والعربى والعالمى، وعلى إقامة الندوات العلمية، وهو ما يحتاج دعم قوى من

أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية، ومؤسسات المجتمع المدنى ورجال الأعمال خصوصا التمويل المادى.

ويعد العامل الأبرز والأهم فى كل ما سبق هو توفير بيئة تتسم بتقدير روح الاكتشاف والبحث والمغامرة العلمية المحسوبة والعمل وفق آليات جماعية منضبطة، والتفانى فى العمل، والتمسك بمنظومة قيم لا تمجد الفرد لذاته أو لمنصبه وإنما لعمله وجهده وعطائه، وفى ظل سياسات وإدارة وقيم ووضوح المسئوليات، وتوافر الموارد والإرشاد فى توظيفها، وكم فى مصر من مهارات وقدرات فردية فى مجالات علمية وإبداعية، لكنها لا تعرف الوسيلة إلى إظهار تلك المهارات، وكم فى مصر من مواهب إبداعية مطمورة، وكثيرا ما ينتهى بها الحال إلى أحد حلين، إما الرحيل عن الوطن بحثا عن بيئة مناسبة للنبوغ وتوظيف المهارات، وإما البقاء رغما عن الذات مصحوبا بالاكتئاب والتدمير البطىء.

إننا نحتاج إلى:

- توفير الدخل المادى الكافى الذى يضمن تكريس كل جهود العلماء لواجباتهم العلمية، مع وضع الحوافز المادية والمعنوية لهم، والمحافظة على حقوقهم فى الكشف والاختراع، والعمل على إنعاش معنوياتهم بالتشجيع الأدبى والتقدير الاجتماعى.
- إعطاء من يرغب منهم فرصة السفر إلى الخارج فى منح، أو بعثات، أو دورات تدريبية، بالإضافة إلى السماح لهم بإبرام عقود عمل فى الشركات، ومراكز البحوث، والجامعات الأجنبية.

- استمرار الدعوة إلى عقد مؤتمرات للعلماء المهاجرين بصفة دورية فى كافة تخصصاتهم، ليضعوا الحلول للمشكلات التى تعترض كل نواحى الحياة على أرض مصر فى المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.
- متابعة القيام بدراسات ميدانية تهدف إلى التعرف على المشكلات التى واجهها ويواجهها العلماء المصريون فى مصر ومسببات هجرتهم.
- وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب بحيث لا يعمل عالم إلا فى عمل يتصل بصميم تخصصه وخبرته.
- ربط مراكز البحوث والجامعات بقطاعات العمل وبذلك يتحقق ربط العلم بالمجتمع، وعلى المسئولين تشجيع المصانع والشركات بتخصيص نسبة مناسبة من ميزانيتها لنفقات البحوث التطبيقية، وأن تلحق بها العدد الكافى من الباحثين للعمل على استبدال الخامات الأجنبية بخامات محلية وتطوير وزيادة الإنتاج وحل مشكلات التشغيل والتسويق الداخلى والخارجى.
- توفير الأجهزة والمعامل ومتطلباتها، والمراجع والدوريات والمكتبات المتخصصة، ومراكز التوثيق والنشر، وكل الإمكانيات اللازمة لمتابعة العلماء.

إنه من المحزن أن يأتى يوم نرى فيه وقوف الآلاف من أصحاب المعاشات أمام الوزارات والمديريات للاعتصام والاحتجاج بشكل لافت مطالبين بتحسين أوضاعهم المالية المتدهورة منذ سنوات طويلة فى مشهد غير آدمى وغير إنسانى، فلا أعمارهم التى أفنوها فى أداء أعمالهم لهذا الوطن، ولا ظروفهم الصحية تسمح بالتظاهر والصمود لساعات أمام مقر

التأمينات فى المحافظات للمطالبة بإقرار زيادة قيمة المعاشات، وأجهزة الحكومة وعلى رأسها مجلس الوزراء ينتظرون دراسات الخبراء حتى لا تتأثر موازنة الدولة، سبحان الله! فالزيادات التى يطالبون بها هى من أموالهم المستقطعة لدى الصناديق والتى ليس لها أية علاقة بالخزانة العامة.

أما أصحاب المطالب المسماة بالفئوية وهى حقوق مشروعة فلديهم إحساس دائم بضيق ذات اليد وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتهم الأسرية وهو ما يدفعهم إلى المطالبة الدائمة بهذه الحقوق أمام السلطات المعنية مما يخلق نوعا من القلق والصدام المستمر فى ظل غياب كامل لأعضاء النقابات النوعية التى كان من المفروض أن تتحرك لدى المسئولين لحل مشكلاتهم وتلبية طلبات ناخبيهم.

إن الطريقة التى يتولى بها الحاكم السلطة تحدد سلوكه أثناء توليها، فالرئيس الذى جاء بانتخابات حرة نزيهة سيكون دائما خاضعا لإرادة الشعب ومراقبته ولن يستطيع أن يستبد أو يهدر حقوق المواطنين، ويكون رئيسا لكل المصريين غير خاضع لتأثير الحزب الذى ينتمى إليه، لكن الوضع يختلف تماما عندما يكون الرئيس منتميا لفصيل أو جماعة تمثل أحد أهم منابع التيار الدينى الذى انبثقت عنه كل الروافد والجمعيات والجماعات الدينية فى مصر وغيرها من دول العالم باستثناء جمعية الشبان المسلمين وبعض الحركات الدينية فى عالمنا العربى والإسلامى، فهو فى هذه الحالة قلبا وعقلا وفكرا يظل متأثرا بفقه السمع والطاعة وهو دائما أمام المواطنين رئيسا لجماعته وليس لكل المواطنين المصريين.

وبعد، فهل التقدم ثم التراجع واستمرار مبدأ الاستعانة بأهل الثقة بدلا من أهل الخبرة، والإبقاء على أساليب العمل المتوارثة دون تغيير، والحديث عن احترام الدستور والقانون واستقلال السلطة القضائية بلا فعل على الأرض، وحريات منقوصة ووعود بلا تنفيذ لن تؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المطلوبة؟

إن العدل والحرية والمساواة هى المبادئ الأساسية التى نزل الإسلام من أجل الدفاع عنها وكل ما عداها أقل أهمية، إلا أن فهم الكثيرين للإسلام صار شكليا وقاصرا.

لقد برعت الأنظمة السابقة النظام السابق وبطانته فى الإمعان فى التقليل من شأن المواطن المصرى وقيمته.. إلى الحد الذى دعا الكثيرين ليس فقط من أبناء الوطن ولكن من العالم الخارجى يرددون.. ماذا حدث للمصريين؟ وهل حدث تحوير وتحول فى الشخصية المصرية؟ فهل يعقل أن يخرج رئيس وزراء مصر فى النظام الذى أسقط ليصرح بكل ثقة فى الدول الأجنبية أن المصريين غير مؤهلين لممارسة الديمقراطية، كما كان الرئيس مبارك يردد دائما عندما يسأله قادة العالم الخارجى لماذا لا يعين نائبا له.. فكانت الإجابة الحاضرة أنه لم يجد شخصا مؤهلا يمكن أن يختاره لشغل هذا المنصب.. شىء مضحك فلم يكن يعلم أن هذه الإجابة تقلل من كرامة الشعب الذى يحكمه.. لكنه اهتدى أخيرا إلى ضالته المنشودة التى رآها فى صفات ابنه «الوريث».. والذى كان يتصرف وكأن مصر كلها من ممتلكات العائلة.

مكانة المواطنين المصريين عند أجهزة الدولة المصرية:

١- قامت مجموعة ملثمة صباح يوم ٣ فبراير ٢٠١٢م بالهجوم على أتوبيس سياحى جنوب سيناء واختطفوا سائحتين أمريكيتين ومرشد

سياحى مصرى، وفى تمام الساعة ٦:٣٠ مساء نفس اليوم أعلنت السلطات الأمنية عبر وسائل الإعلام أن السائحتين الأمريكيتين فى طريقهما إلى مقر مديرية أمن جنوب سيناء، وتجاهلوا تماما الإشارة إلى المرشد السياحى المصرى، فهل بعد هذا لنا أن نتكلم عن كرامة ومكانة المصرى فى وطنه؟

٢- نشرت المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٩م خبرا عن عودة أحد أبناء مصر الذين أصيبوا فى أحداث الثورة ضد نظام الرئيس السابق فى جمعة الغضب يوم ٢٨ يناير ٢٠١١م بعد تلقى العلاج فى الخارج جاء فيه:

عاد للقاهرة الدكتور أحمد غريب حيث أجرى خلال رحلته العلاجية عمليتين جراحيتين فى سويسرا على يد أحد أمهر الجراحين هناك، وعملية جراحية ثالثة فى النمسا. وكان بعد الحادث مباشرة قد دخل فى غيبوبة لمدة ٨ أيام، استعاد وعيه منها ليجد نفسه فى سويسرا حيث نقله أهله لتلقى العلاج والعودة إلى حياته الطبيعية. وتعرض المصاب لتهتك فى المخ والجمجمة، وكسر فى الساق، إثر مرور مدرعة شرطة على جسده. وذكر غريب أن علاجه تكلف ٨٠٠ ألف جنيه دفعها هو وأسرته. بجانب بعض التبرعات التى قدمها له أصدقاؤه المصريون. نافيا أن تكون الحكومة المصرية قد ساهمت فى نفقات علاجه، وقال إنه باستثناء السفير المصرى فى سويسرا، لم يتلق أى اتصال هاتفى من أى مسئول حكومى للاطمئنان عليه.

٣- وجهت السلطات المصرية المختصة تهمة تلقى بعض منظمات المجتمع المدنى تمويلا أجنبيا والعمل بدون ترخيص يخول لها تلك الأنشطة:

كان المسئولون عن تلك المنظمات أجانب (من أمريكا وبعض الدول الغربية) والعاملون معهم من المواطنين المصريين، استمروا فى نشاطهم لفترة طويلة قبل توجيه هذا الاتهام لهم تحت سمع وبصر مسئولى الدولة المصرية، صحيح أن وزارة الخارجية لم تستخرج لها تصريحا وأن باقى الأجهزة لم تستكمل إجراءاتها رغم أن تلك المنظمات قد تقدمت بطلبات لتوفيق أوضاعها وأن ما يقدم لها من تحويل كان جزءا من المعونة الأمريكية التى تتغنى بها أمريكا باعتبارها مساعدات لمصر (حكومة وشعبا)، لقد تحول مشهد الاتهام والتحقيقات وحظر السفر ثم بدء المحاكمة إلى فيلم ردىء ورخيص، حيث رفض الأجانب جميعا حضور جلسة المحاكمة والمثول أمام القاضى، بينما كان المواطنون المصريون فى قفص الاتهام، والأدهى هو تنحى هيئة محكمة الجنايات عن نظر القضية، وإحالتها لدائرة أخرى لتصدر قرارا برفع حظر السفر عن الأجانب، حيث هبطت طائرة عسكرية أمريكية فى مطار القاهرة، وقامت بنقل كل الأجانب المتهمين بالمخالفة لكل قواعد القانون والأعراف الدولية وسيادة الدولة المصرية.

إن (السفارة الأمريكية) دفعت كفالة للمواطنين الأجانب، خصما من المساعدات الأمريكية لمصر، عقابا للسلطات المصرية على التجرؤ باتهام مواطنين من الغرب بتلقيهم تمويلا أجنبيا والعمل بالمخالفة للقانون،

وهى فى ذلك قد سعت بكل الطرق – بصرف النظر عن عدم مشروعيتها – لحماية أبناء الغرب والحفاظ عليهم.

أما نحن فقد شعرنا بالمهانة والإذلال ونحن نرى سيادتنا الوطنية وقوانين بلادنا وقضاءها مكسورا عاجزا، ومواطنينا الذين مثلوا أمام قضاة المحكمة فى قفص الاتهام ولا زالوا رهن الحبس الاحتياطى وربما يتم الإفراج عنهم بكفالة أو بضمان محل إقامتهم؛ لأنهم لازالوا متهمين.

كيف تتعامل سفارات الدول الأجنبية فى مصر مع المواطنين المصريين؟

هددت منظمات الأعمال المصرية بوقف التعاملات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبى بسبب التشدد والتعنت الذى تمارسه سفارات تلك الدول مع المصريين بصفة عامة ورجال الأعمال بصفة خاصة فى منح تأشيرات الدخول لدول الاتحاد المعروفة باسم «شنجن» إلى الحد الذى دفع برئيس الاتحاد المصرى للمستثمرين للقول بأن العلاقات التجارية مع دول أوربا التى يصل حجمها إلى نحو ٢٧ مليار دولار، مهددة بتراجع كبير خاصة فى ظل الضرر البالغ الذى تتحمله الشركات لتأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبى مما جعلهم يحولون وجهتهم إلى استيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لهم من دول شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية!!!

لقد تعددت شكاوى وروايات مختلفة، بخصوص التعامل اللا آدمى الذى تمارسه السفارات الأوروبية مع المصريين الذين يترددون عليها طلبا لتأشيرات الدخول، مما يضع تلك البعثات فى خانة عدم احترام قواعد

أو مبادئ «حقوق الإنسان» التى تتغنى بها دائما تلك الدول بمناسبة وبدون مناسبة.

وإذا كانت تلك الدول تمارس حقها فى منع هجرة المصريين غير الشرعية لدولها، فليس من المعقول أو المقبول أن يمتد ذلك المنع ليطول خبراء ومهندسى ومسئولى بعض الشركات المصرية الذين يودون السفر إلى أوربا لا رغبة فى الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، ولكن لإتمام إجراءات وتنفيذ عمليات تجارية بمئات الملايين من الدولارات، وهو ما يتطلب ضرورة أخذ موقف من دول الاتحاد الأوروبى، ما لم تقم تلك الدول بتصحيح أوضاعها واحترام آدمية المصريين وتقديم التسهيلات المفروضة لرجال الأعمال لدخول دول الاتحاد الأوربى، وفى هذا السياق فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان وتحديد الأسباب التى دفعت الأوروبيين لاتخاذ هذا الموقف منا وهل نحن مسئولون بشكل مباشر أو غير مباشر عن تلك الكراهية البادية عليهم حتى بالنسبة للمسافرين إليهم لأغراض تجارية أو استثمارية بحتة؟

المهانة فى الحصول على تأشيرة دخول ليبيا والصعاب مع سلطاتها على الحدود والمشكلات فى الداخل الليبى:

يعانى آلاف العمال المصريين الراغبين فى الحصول على تأشيرات السفر والعمل فى ليبيا للمشاركة فى خطط إعمارها، رغم إعلان السلطات الليبية رغبتها فى الاعتماد كليا وبشكل خاص على العمالة المصرية، وإعطائها النصيب الأكبر فى الإعمار والبناء.

فيصطـف آلاف العمال يوميا فى طوابير طويلة أملا فى الفوز بحلم التأشـيرة، لكن تجار وسماسرة التأشيرات من المصريين وغيرهم دخلوا على خط اللعبة عبر فتح سـوق سـوداء مقابل أمـوال باهظة وتجميع المئات من جوازات السـفر لمن يدفعون أكثر فقط، ومن هنا تبدأ المعاناة أمـام الذين يريـدون الحصول عليها بالطرق الشـرعية عبر شـبابيك السفارة الليبية.

إن التعامل مع المواطنين المصريين فى السفارة الليبية يتسم بالخشونة واللا مبالاة، كما أن السلطات الليبية على الحدود فى منفذ مساعد تتعمد تأخير دخول الشاحنات المحملة بالبضائع المصرية إلى الأراضى الليبية، وتمتد تلك المعاملة إلى المواطنين المصريين الحاصلين على تأشيرة دخول، فهـل يا ترى هى ثقافة وسياسـة لم تتغيرا حتى بعد الثورة، فالحديث أمام وسائل الإعلام غير الإجراءات الفعلية؟!

كما تصل لمنفذ السـلوم البرى أعداد مـن العمالة المصرية مبعدين من السلطات الليبية، على الرغم من استيفائهم شروط دخول الأراضى الليبية التى من أهمها الحصول على تأشـيرة الدخول، بعد معاناة مع جوازات وجمـارك الجانب الليبى من معاملة سـيئة وإهانـة ومصادرة الممتلكات الشخصية.

الهجرة غير الشرعية تسىء للمصريين ولمصر:

يتطلـب الأمر الحد من البطالة بإتاحة فـرص العمل وتوفير احتياج السوق لتخصصات لا يوفرها نظام التعليم الحالى.

وتنظيم الهجرة الشرعية باتفاقيات ثنائية منظمة ومدروسة مع تعاون كل الأجهزة المسئولة عن هذا الملف من خلال المجلس الأعلى للهجرة والمجلس المصرى للشئون الخارجية. ومؤسسات المجتمع المدنى.

بالإضافة إلى تغيير المناخ العام الطارد سياسيا واقتصاديا وإعلاميا، والإسراع فى إنشاء مناطق اقتصادية متكاملة على الحدود الشرقية والغربية والجنوبية، وممر التنمية والتعمير، وممر التنمية الشرقى لمواجهة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى والهجرة غير الشرعية لدول شمال المتوسط.

كما يتطلب الأمر المواجهة المخططة للشركات والمكاتب والسماسرة المتورطين فى عمليات تسهيل وترتيب سفر الشباب بطريقة غير مشروعة.

مرة أخرى، لن يصبح للمصرى كرامة فى الخارج إن لم تكن له كرامة فى بلده.. وهذا يعنى ألا يهان المصرى فى أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية، وأن تعمل مختلف الوزارات التى لها علاقة بالعمالة المصرية بالخارج على احترام المواطن المصرى، بدءا من العامل الصغير البسيط إلى العالم الكبير والطبيب والمهندس وخبير الاتصالات، وعلينا أن ندرك من الآن فصاعدا أن كرامة المواطن المصرى هى جزء من نهضة مصر.

إن العلاقات بين الدول تبدأ باحترام كل منها لمواطنى البلد الآخر، وبغير ذلك ينهار الاحترام وتنهار الأخوة، وتنهار الصداقة، وتنهار كل أسس التفاهم المشترك والعلاقات التى يطلق عليها الاستراتيجية.

❑❑❑

الفصل الثانى
رعاية المصريين فى الخارج

تتوزع مسئولية رعاية المواطنين المصريين فى الخارج بين:

(١) وزارة القوى العاملة والهجرة – بحكم القانون – ممثلة فى مكاتبها العمالية ذات الأعداد والإمكانيات المتواضعة لحل مشكلات فئات معينة من المصريين ولموضوع واحد هو عقد العمل وما يترتب عليه من آثار.

وما يقوم به قطاع الهجرة التابع للوزارة من محاولات التواصل مع المصريين بالخارج عن طريق موقعهم على الإنترنت؛ وهو موقع كثير الأعطال والتوقف.

وكذلك جولات محدودة لوزير القوى العاملة والهجرة والوفد المصاحب له فى بعض الدول العربية والأجنبية للبحث عن الفرص الضائعة ولمنع تفاقم مشكلات الإقامة غير المشروعة أو تصاريح العمل وبالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية أو منظمة العمل الدولية دون أهداف استراتيجية تفيد مصر باستثناء التدريب الفنى وبدون تنسيق يذكر مع خبراء وزارة الخارجية والجهات الأمنية.

(٢) وزارة الخارجية – بحكم الواقع – ترعى مصالح المواطنين المصريين لانتشار سفاراتها وقنصلياتها فى دول العالم وتتحمل المسئولية إلى جانب تقديم خدماتها القنصلية على نحو يتفق مع الإمكانيات المتاحة (ليس هناك بند فى موازنة الخارجية لرعاية المصريين بالخارج)، وفى حالة

إعـادة المواطن لأرض الوطن يتم على نفقة وزارة الداخلية، أما فى حالة نقل جثمان المتوفى فيتم على نفقة وزارة الصحة.

والمطلوب هو:

١- تعديـل قانون الهجرة ورعاية شـئون المواطنـين المصريين بالخارج رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣م وتحديد الجهة المسئولة عن رعاية المصريين بالخارج إما بإعادة العمل بوزارة الهجرة وشـئون المصريين بالخارج وهو أفضل الحلول أو النص فى قانون الهجرة الجديد على من تقع المسئولية كاملة وبشكل محدد، حتى لا تكون هناك وزارة وبعثاتها الدبلوماسـية والقنصلية تعمل بلا قانون لرعاية المواطنين فى وجود وزارة مسئولة بالقانون لا تعمل على رعايتهم.

٢- تعديـل القرار الجمهورى بتشـكيل المجلس الأعلى للهجرة ورعاية المواطنين بالخارج بدلا من اقتراح إنشـاء وليد جديد تحت مسـمى المجلس الاستشـارى للمصريين بالخـارج، وكأن الهدف هو تغيير مسميات وإلغاء كل ما كان قائما.

٣- اسـتصدار القانون الخاص بالهيئة العامـة لصندوق رعاية المصريين بالخارج والموجود فى أدراج مسئولى مجلس النواب منذ عام ١٩٩٥م بعد مراجعته (مجلس الدولة).

٤- رفع مسـتوى أداء العمل بالسفارات والقنصليات مع المواطنين سواء فـى أسـلوب التعامل، أو تقليل المسـتندات المطلوبـة ومدة إنجاز المعاملات، والتعامل مع مشكلاتهم.

٥- قناة فضائية وإذاعة وموقع على الإنترنت للمصريين بالخارج: يقدم فيها المشروعات المطلوب إقامتها وفرص الاستثمار - مشاكلهم - مطالبهم - ربط الجيل الثانى والثالث بثقافة الوطن ولغته... إلخ.

٦- قيد المواطنين بالخارج بالجداول الانتخابية بالرقم القومى فقط ولأطول فترة من العام ويمكن تنفيذه بالوسائل الآتية:

- بطاقة الرقم القومى (لازالت محدودة) تكثر فى البلاد العربية لسهولة قضاء الأجازات بالوطن وتكرار سفر لجان استخراجها.
- جواز السفر الجديد (يوجد به الرقم القومى).
- شهادة الميلاد الجديدة (المميكنة) مع جواز السفر القديم لحين الاستبدال التدريجى بالجديد.

٧- اختيار عدد من المصريين بالخارج لتمثيلهم فى مجلس الشعب والشورى ضمن الكوتة المعينة، أو تخصيص دائرة انتخابية أو أكثر للمصريين بالخارج.

٨- رفع كفاءة وزيادة صلاحيات مكاتب التمثيل التجارى والثقافى والطبى (إن وجد) والدفاع لتقديم خدمات متميزة لرجال الأعمال المصريين وتفويضهم صلاحيات واسعة حتى مع الإخوة العرب والأجانب وتوفير معلومات كافية تحت أيديهم، لإقامة علاقات متميزة بالجهات المسئولة فى الخارج (خاصة الدول العربية) للحصول على فرص عمل لمختلف التخصصات بشروط مميزة ومنح للدارسين للحصول على الدرجات العلمية المختلفة وإعداد اتفاقيات تبادل ثقافى تشمل جميع المجالات، وأن يتاح للمكتب العسكرى

إتمـام حل جميع مشـكلات التجنيد للمواطنين بالخارج مباشـرة وإخطار القاهرة فقط بما تم.

٩- تشجيع ومساندة مؤسسات المجتمع المدنى بالخارج: (نواد / جاليات / جمعيـات / رجال أعمال / اتحـادات /... إلخ) باعتبارها تمثل أعـدادا لا بأس بها من المصريين وتحفيزهـم على العمل الجماعى والتطوعى.

كيـف يـرى المهاجرون زيـارات المسـئولين، ودور اللجـان العليا والقنصلية فى حل مشكلاتهم؟

إن رؤية المصريين بالخارج تنحصر فيما يلى:

١- تفعيـل دور اللجـان العليا المشـتركة واللجان القنصليـة وزيارات المسئولين بين مصر والدول العربية والأجنبية لبحث قضايا المواطنين وزيـادة فرص الإعارة والعقود الشـخصية (بالدول العربية)، ومدى الحاجـة إلى العمالة المصرية ونوعيتها فى الوقت الحاضر أو المتوقع طلبها فى المستقبل.

٢- النظر فى عقد اتفاقيات مع مختلف دول العالم وتوسيع الدوائر لتشمل أمريكا الجنوبية وإفريقيا إلى جانب الدول العربية، لبحث ما تم فى الفترات الماضية والتأكيد على المناسب فيه فى ظل الظروف الحالية، والمشـكلات التـى تعرض لها العاملـون المصريون لإزالة أسـبابها، والتطلع لأسـواق واعدة تفتح الطريق أمام فئات متعددة وتخصصات مختلفة يتم إعدادها وتدريبها وفقا للاحتياجات المطلوبة.

٣- العمل على وقف احتجاز جوازات السفر المصرية بالدول العربية لدى الأفراد أو المؤسسات أو الشركات أو الكفيل (دون سبب)، واستيلاء البعض منهم على المؤسسات التى يمتلكها مواطنون مصريون، أو شركاء فيها بمجرد نشوب خلاف بسيط بين الطرفين تنتهى بطردهم من العمل أو منعهم من السفر أو دخولهم السجن.

٤- بحث وضع المتزوجات المصريات من عرب وأجانب بالتنسيق مع مختلف الجهات ذات الصلة وخاصة المجلس القومى للمرأة والمجلس المصرى لحقوق الإنسان والمصرى للشئون الخارجية والجمعيات الحقوقية، ابتداء من الزواج وانتهاء بالطلاق أو وفاة الزوج، وما يترتب على كل حالة من حقوق وموضوع الجنسية عند المنح وسحب جوازات السفر المصرية دون إخطار الجهات المصرية والاحتفاظ بها، أو سحب الجنسية العربية أو الأجنبية منهن.

٥- بحث الدراسات والمقترحات بشأن وضع المتزوجين المصريين من عربيات وأجنبيات وخاصة الإسرائيليات وما يترتب على ذلك من آثار يشترك فيها كافة الجهات البحثية والأمنية بالإضافة إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان والمجلس المصرى للشئون الخارجية ومؤسسات المجتمع المدنى، بالتنسيق مع القطاع القنصلى والإدارات المختصة بوزارة الخارجية والقوى العاملة والهجرة والداخلية.

٦- أن تصبح فى جداول أعمال كل من رؤساء الجمهورية ومجلس الوزراء والنواب والشورى وكذلك الوزراء وكل وفد أو مسئول على مختلف المستويات، عند زيارتهم لبلد أجنبى أو عربى، مشكلات المواطنين

المصريين بندا يتم بحثه وإيجاد حل له تسافر بعده ومن أجله الوفود المتخصصة، لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه للتصرف فيه فى الوقت المناسب، فلا معنى للعلاقات الطيبة والأخوية والودية والمتينة والاستراتيجية، دون أن تلمس حقيقة ما يجرى على الأرض أو تؤثر بالإيجاب فى مصالح الشعوب (أفراد أو جماعات) ويصون حقوقهم خاصة لو كانت مشروعة.

وإذا كانت الزيارات الرئاسية حاليا تشمل لقاءات المواطنين المصريين فهو توجه محمود، ولكن هذه اللقاءات انتقائية تخضع لخيارات الأمن فى تحديد فصيل أو فئة أو جماعات بعينها من أنصار ومؤيدى الرئيس ومن سواهم للقائه، كما أن الموضوعات التى تثار وتحظى بموافقة الرئيس لا تجد صداها على الأرض وتظل مجرد وعود.

٧- كما يكون على رأس الأولويات المطلوب بحثها وعقد اتفاقيات بشأنها هو مد بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية تباعا بما يلى:

(أ) المصابون والمتوفون فى حوادث فور وقوعها وأماكنهم.

(ب) المقبوض عليهم مهما كانت الأسباب والظروف وأماكن تواجدهم.

(ج) المودعون بالسجون سواء احتياطيا أو لتنفيذ أحكام أو من انتهت مدة سجنهم ولم يفرج عنهم.

(د) أعداد المواطنين المصريين المهاجرين لمختلف الدول ويقيمون بها إقامة مشروعة (دائمة / مؤقتة) وحاملى الجنسية المزدوجة، وبما يتوافق مع القوانين الخاصة بكل دولة.

إجـراءات تجهيز ونقل جثامين المواطنـين، والعودة الإجبارية لأرض الوطن:

مـن المفيد لنا كوطن المحافظة على كرامة أبنائه فى الخارج، بأن تتم إجـراءات التجهيـز والنقل لأى جثمان فور وفـاة المواطن إلى مصر، طالما أسـرته أرادت ذلك، وعلى نفقـة الدولة المصرية دون سـؤال عن موقف الأسـرة المادى ومدى إعسـارها، وكذلك حالات التسفير الإجبارى للوطن وهى أمور لن تكلف الموازنة العامة للدولة كثيرا، لكنها سوف ترد للمواطن المصرى ثقته بنفسـه وتؤكد مؤازرتها له وترفع من معنوياته ومكانته أمام الآخرين فى دولة المهجر، وهو موقف مطلوب التأكيد عليه لاستعادة جزء من الثقة المفتقدة بين المواطنين وأجهزة الدولة.

علاقات السـفارات والقنصليات المصريـة بالمواطنين المصريين بالخارج

بدايـة إذا ما تفحصنا أى جواز سـفر نجد أنه مـدون على الصفحة رقم ٣ عبارة تحث المواطن على تسجيل اسمه وبياناته بالقنصلية.

ومـع ذلك فإن غالبية المواطنين المصريين لا يرغبون فى قيد بياناتهم فى سـجلات بعثاتنا بالخـارج، إلا عند الضرورة وفـى أضيق الحدود للأسباب الآتية:

١- إن العلاقـة بين أجهزة الدولـة والمواطنين قامت فى أغلب الأحيان على عدم الثقة، بل والعداوة، والسـفارات والقنصليات فى الخارج هى جهات حكومية وتمثل امتدادا للسلطة.

٢- وطبيعـــى فإن صورة سـفاراتنا وقنصلياتنا فى الخارج لدى المواطنين المصريين ليست ببعيدة عن هذا الميراث، فالمواطن يذهب إليها وفى ذهنه حكم مسبق عنها وموروث ممتلئ حافل بعوامل الشك والحذر تجاهها باعتبارها سلطة حكومية.

٣- الظروف الضاغطة على المصريين خاصة فى المنطقة العربية وصعوبة الاســتئذان من الكفيل (صاحــب العمل) وخصم ســاعات الغياب مــن الأجر أو المرتب مما يؤدى إلى ظاهرة التزاحم على الســفارات والقنصليات قبل بدء إجازاتهم السنوية المقررة بأيام محدودة لإنهاء معاملاتهــم فى آخر لحظة وفى وقت واحد، وفى مثل هذا التزاحم تثور الأعصاب وتحدث المشادات.

٤- اعتــاد المواطنــون المصريــون علــى التعامل مع مؤسســات وأجهزة شمولية، تســتمد مفاهيمهــا الوظيفية من ثقافة بيئــة إدارية تمنح الموظــف حصانة من النقد، وتعتمد فى الممارســة على الاجتهادات الفرديــة المتباينة، ما بين موظف منضبط يؤدى مهامه بأمانة وآخر مقصر يسىء للوظيفة العامة.

٥- ويلاحــظ بعــض الذين يتعاملون مــع الســفارات والقنصليات، أنه غالبا ما تحكم بعضها أهواء شــخصية عنــد قضاء مصالحهم بها، وأن أســلوب المعاملة ينحصر بين أســلوبى الأداء الملتزم القائم على الاحترام والأداء المتسيب القائم على عدم التقدير.

٦- إن ضعــف مســتوى تقديم المعاملات القنصلية فــى بعض قنصلياتنا وســفاراتنا يعود للمســتوى الثقافى والاجتماعى والشخصى لبعض العاملين فى هذه القنصليات أو الأقســام القنصلية بالسفارات ولعدم

وعيهم بدورهم، وتواضع مستوى التدريب والتأهيل المتنوع، ونقص الأعداد المخصصة لكل بعثة بما يتناسب مع أعداد المواطنين المصريين بدائـرة اختصاصها بدعوى خفض الإنفـاق. وفى الواقع إن طبيعة رعاية شـئون المصريين بالخارج والنجاح فيها ليس مهمة سـهلة، ويعتمد التوفيق فى أدائها بصفة أساسـية على نوعية الدبلوماسيين والإداريين العاملين فى كل بعثة.

إن أهم دور لسفاراتنا وقنصلياتنا والمكاتب الفنية التى تعمل من خلالها، هو توفير أكبر قدر من الرعاية للمواطنين فى الخارج، فى نطاق القانون الدولى والقوانين المحلية للدول التى يقيمون فيها، وبأكبر قدر من الانضباط والسرعة والمرونـة، وعلى الجانب الآخر فإن هناك مشـاكل تتعلق بعدم مراعاة بعض المواطنين للقواعـد والقوانين المحلية فى تلك الدول، كما أن بعض المواطنين يلجأون إلى السـفارات والقنصليات يطلبـون تدخلها فى قضايا معروضة أمام سلطات القضاء وهو أمر يصعب تحقيقه، كما يلجأ بعض المواطنين للقنصليات ويطلبون تدخلها فى مشاكل تخصهم فى مصر، وهو ما يتطلب تضافر جهود الوزارات وتعاملها مع طلبات واستفسـارات المهاجرين المصريين بشـىء من الجدية والمرونة والإيجابية، حتى لا تسـتمر الخارجية وبعثاتها فى الخارج فى تلقى الصدمات نيابة عن هذه الوزارات، التى لا تنسق ولا تتعاون بالقدر الكافى مع وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج.

إن القنصليـات والسـفارات تتحرك فى إطار قوانـين، ونظم الدول المضيفـة ويجب علينا احترامها ولا نسـتطيع تغييرهـا، وهذا الجانب يجـب أن يُؤخـذ فى الاعتبـار. ولكـن المواطنين يريدون من السـفارة

أو القنصليـــة أو المكاتب الفنية أن يتعاطفوا مع كل مشـــاكلهم للعمل على حلهـــا، بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى. كما أن توقعات المواطن نفسه فيما يقدم له من خدمات قد زادت لأن درجة وعيه ارتفعت. فقد أصبحت أمامه نوافذ عديدة لعرض المشاكل من خلال الصحف. ومواقع الإنترنت. والقنوات الفضائية والإذاعية وكلها تظهر زيادة فى مشـــاكل المواطنين فى الخارج.

كما ترجع بعض المشاكل إلى بطء بعض الإجراءات الإدارية. وضعف الإمكانـــات الماديـــة المتاحة فى القنصليات والســـفارات، ولا يســـتطيع المواطنـــون المهاجـــرون، وخاصـــة العاملين منهم فـــى دول تحترم قيمة الوقت وتقدر الإنســـان. تفهم مبررات الوقـــت الطويل الضائع فى إنهاء المعامـــلات بالقنصليات والســـفارات وترددهم عليها أكثـــر من مرة لهذا الغـــرض، ولا تقنعهم الحجج المتعلقة بمحدودية عدد موظفى القنصليات والســـفارات مقارنة بالأعباء الوظيفية المتزايدة. فالقنصليات والسفارات هـــى فى الواقع الجهة المســـئولة فى الخارج عن تطبيـــق النظم واللوائح والقوانـــين الصـــادرة عـــن مختلـــف وزارات وأجهزة الدولـــة. والمتعلقة بمعامـــلات المصريين بالخارج. فهذه الوزارات هـــى التى تقوم بصياغة الإجـــراءات والتعليمات المنظمة لإنهاء المعاملات الخاصة بهم من خلال نشـــرات ترســـل لقنصلياتنا وســـفاراتنا بالخارج، و بطبيعة الحال تلتزم بعثاتنا بما جاء بهذه النشرات سواء القواعد التى تطبق على كل معاملة أو الرســـوم المحددة لها والمستندات المطلوبة فى كل حالة. وهذه الأمور تختلف وتتحدد وفقا لنوعية كل معاملة.

ومن المفترض أن تكون كل وزارة أو جهة حكومية هى المسئولة أمام المواطن بالنسبة للمسائل التى تدخل فى اختصاصاتها، غير أن هذه الصورة ليست واضحة لبعض مواطنينا المهاجرين، فالبعض يعتقد أن وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية والقنصلية هى المسئولة. وفى الغالب تجد السفارات والقنصليات نفسها فى المواجهة، وتضطر إلى أن تقف موقف المدافع والمبرر للتعليمات والإجراءات التى تطالب بها كل وزارة.

ويتمنى المواطنون أن تطور السفارات والقنصليات دورها فى رعايتهم خاصة فى:

١- أسلوب استقبالهم بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية لحل مشاكلهم أو أداء عمل قنصلى لأى منهم.

٢- طريقة التعامل مع الحوادث المرورية التى يتعرض لها أى من المواطنين.

٣- الاهتمام بالزيارات المتكررة للمواطنين بالسجون وأقسام الشرطة، وزيارتهم بالمستشفيات عند وقوع حوادث، ومتابعة التحقيقات حتى الإفراج عنهم إذا ما ثبت براءتهم.

٤- بحث اختيار بعض المكاتب القانونية فى دول المهجر للدفاع عن المواطنين أمام القضاء حال اتهامهم أو للحصول على حقوقهم، (لحين الاستقرار على تعديل قانون الهجرة، وإصدار قانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج).

٥- على كل العاملين بالسفارات والقنصليات بالخارج معاملة المصريين المترددين عليها معاملة كريمة تليق بمكانة مصر الحقيقية.. عليهم

أن يقدموا لهم كل العون والمساعدة والمتابعة لحل مشاكلهم، وهذا ليس تفضلا من أعضاء السفارات أو القنصليات المصرية بالخارج، ولكنه واجب قومى ومن صلب مهامهم الوظيفية التى يتقاضون عنها رواتبهم مدفوعة من عرق ودم هذا الشعب.. وأن يعرفوا أن كرامة أى مصرى بالخارج هى من كرامة بلدنا مصر، باستقبالهم بشكل طيب وتقديم التسهيلات الممكنة عند تنفيذ التعليمات، والقدرة على احتواء المواقف.

العلاقة بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية والاتحادات والجمعيات وأندية المصريين بالخارج:

إن الدولة المصرية بأجهزتها ومؤسساتها لا زالت تتعامل بشىء من الحذر مع أى تجمع يمثل المصريين بالخارج.

ولا تستطيع البعثات الدبلوماسية والقنصلية الاستمرار فى الاعتماد على النخب فقط من المصريين بالخارج، بل يجب أن تمتد جهودها إلى تجمعات المصريين فى الاتحادات والجمعيات والجاليات ومجالس رجال الأعمال والأندية لتساعدهم على تأدية دورهم كمؤسسات لمجتمع مدنى.

فأجهزة الدولة لا زالت غير مقتنعة بأن الجمعيات الأهلية الموجودة فى العالم أصبحت تشارك الحكومات فى خدمة الشعوب، كما أن تلك الأجهزة تخشى الجمعيات الأهلية والاتحادات والنوادى المصرية بالخارج فلا زال هناك مسئولون ليست لديهم الخبرة الكافية، فينجذبون للتعامل مع أشخاص (النخب) يقولون لهم معاليك وسعادتك، ويتركون الجماعات المصرية المؤثرة.

أضف إلى ذلك أن هناك أزمة ثقة بين أجهزة ومؤسسات الدولة والجاليات المصرية فى الخارج؛ فالدولة فى رأيهم ليست إلا جابية ضرائب وتطالبهم دائما بزيادة معدلات تحويلاتهم للعملات الصعبة إلى مصر وكفى! ولا تفكر فى أمر حياتهم ولا يعنيها من قريب أو من بعيد مستقبل أولادهم، مع أنهم حاملون جينات المواطنة فى دمائهم. وبالفعل ثمة مرارة فى أفواه الموطنين فى الخارج وهم يشعرون أنه لا يوجد بين مسئولى الدولة من يفكر فعليا فى تحقيق مصالحهم.

من هنا تقع المسئولية على رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتشجيع إنشاء كيانات قانونية جديدة، وتدعيم القائم منها مثل النوادى والاتحادات والجمعيات والمدارس وفروع الجامعات بدول المهجر، والسعى على مختلف المستويات والاستفادة من الفرص المتاحة بالتعاون مع المجلس المصرى للشئون الخارجية ومؤسسات المجتمع المدنى، وعلاقات الرموز المصرية بهذه الدول التى توجد بها جاليات من أجل توحيد الجهود وتفعيل دورهم فى الدول التى يقيمون بها، والتعامل معها بشىء من الجدية، ودعم تواجدهم، والتأكيد على دورهم المساعد لدور البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، وطرح الحساسيات ونظرات الريبة جانبا حيث إن تلك المؤسسات تستطيع أداء أدوار يصعب على البعثات الدبلوماسية القيام بها سواء فى حل مشكلات المواطنين أو فتح قنوات اتصال وتعاون بين الدولة المصرية وتلك الدول.

إن تأسيس أى اتحاد يستلزم بداية أن يكون هناك عدد كاف من المصريين المستعدين لتكريس جزء من وقتهم لخدمة الاتحاد ولدفع

الاشـتراك المقرر له، ويُفضل بالطبع أن تكون قيمة الاشـتراك الشهرى بسـيطة حتى يتسـنى لأى فرد من أفراد الجالية سداده دون مشقة وأن يكون للاتحاد مقر مناسـب، ويجب أن يجيد هؤلاء الأفراد المؤسسـون لغة البلد ويخبروا أسـلوب التعامل مع الإدارات الحكومية فيه، وآليات التفاعل مع المجتمع حتى يحققوا الفائدة لأبناء الجالية.

أمـا الخدمات التى يمكن أن يقدمهـا أى اتحاد بالتعاون مع الهيئة العامـة لصندوق رعاية المصريين بالخارج والـذى تأخر كثيرا ونأمل أن يرى النور قريبا، نذكر منها توفير خدمة قانونية، وهذه الخدمة ضرورية للدفـاع عن حقوق المصريين فى حالة تعرضهم لمشـكلات تتعلق بالإقامة أو العمـل أو بأحوالهم المدنية أو أية اتهامات قد توجه لهم، كما يمكن تنظيم أنشـطة ثقافية من قبيل اسـتضافة معرض لفنان مصرى بالتنسيق مع الهيئات الثقافية فى البلد المضيف، وتنظيم لقاءات بين أبناء الجالية والأدباء أو المفكرين أو رجال الدين القادمين من مصر، ودعوة شخصيات اجتماعيـة أو ثقافية أو سياسـية من البلد المضيـف لإلقاء محاضرات، ولتبادل وجهات النظر بشـأن مسـائل عامة أو خاصة بالجالية، وعقد ندوات شهرية لأبناء الجالية لإجراء حوار مستمر ومثمر، فيكون الاتحاد بذلك منبرا متاحا للجميع، ومن خلال هذه الأنشـطة وغيرها يكتسـب الاتحاد أهميته وانضمام أبناء الجالية إليه وتمسكهم به.

أما بالنسـبة إلى سـلطات بـلاد المهجر التى توجـد بها الاتحادات وخاصة فـى الدول الأوروبية والأمريكية وأسـتراليا فإنها تسـعد بهذه الأنـواع من الاتحادات وتقدم المسـاعدات لها خاصة لو كانت نشـيطة

وواضحة وتسهم فى اندماج أبناء الجالية فى المجتمع وفى الازدهار الاجتماعى والثقافى.

وليتنا نطلع على تنظيم اتحادات البلدان الأخرى المتقدمة لنرى المظهر المشرف الذى تظهر به والخدمات الفعلية والمفيدة التى تقدمها، وكذلك التزام أعضائها بلوائح الاتحاد.

إننا نريد مواطنين على استعداد لخدمة الجاليات المصرية فى الخارج، وأجهزة ومؤسسات يتعاونون معهم. ويقدمون المصلحة العامة على المصلحة الشخصية. نريد أن نعمل على تحقيق نموذج مشرف لمصر وللمصريين أمام سلطات البلد الذى يعيشون فيه.

❑❑❑

الفصل الثالث

تعويضات وحقوق المصريين داخل وخارج الوطن

حتى نستطيع أن نفسر ما يحدث لأبنائنا فى الخارج وتتناقله وسائل الإعلام ويرويه من تعرض منهم لتلك الأحداث والظروف، علينا أن نطلب من المسئولين توضيح أى نوع من العلاقات الحساسة، أو الظروف غير المناسبة التى تؤجل أو تمنع المطالبة بحقوق أبناء الوطن الذين يقع عليهم ظلم أو تجاوز فى حقهم يحط من كرامتهم، واتخاذ مواقف حاسمة عادلة للدفاع عن مواطنينا، فلا مبرر للتقاعس أو التردد أو عدم إثارة تلك الشكاوى والتظلمات مع مسئولى بلاد المهجر بدعوى الحفاظ على علاقاتنا بهذه الدول أو أنها تمثل حالة فردية، فالحقيقة التى لم يستوعبها بعد أى مسئول أنه لو فرط فى حق المواطن فإنه يكون قد فرط فى حق الوطن وهيبته الذى يمثله، والدولة التى يتحدث باسمها.

التعويضات وحقوق المواطنين:

إن أشكال الاستهتار بحقوق المواطن المصرى تظهر بوضوح عند حديثنا عن تعويض أو حقوق المواطنين جراء حادث طائرة مصرية فى أمريكا أو على شواطئ الخليج، أو مواطنين ماتوا غرقا فى عبارة أو سفينة أو قطار أو أتوبيس، أو مواطنين قتلوا عمدا بعد أسرهم فى حروب مع إسرائيل، أو تعويضات لمواطنين تعرضوا لغبن وقع عليهم أو أسرهم أثناء عملهم بالخارج، أو مواطنين ماتوا أو شوهت أجسادهم نتيجة تعرضهم لانفجار ألغام فى الساحل الشمالى أو بسيناء.

إننا نهمل المطالبة بالتعويض والمقابل المجزى لمواطنينا وحقوقهم تحت زعم «بلاش صداع» و«العلاقات مش ناقصة» و«كفاية لحد كده» و«وقدر ولطف» و«الحمد الله على كل حال» بينما الدول الأخرى تطالب لمواطنيها فى نفس الحوادث أو حوادث مشابهة وظروف مماثلة بأضعاف مضاعفة للقدر المقرر للمواطنين المصريين. فهل لنا أن نعرف السبب؟!

تعويضات المواطنين المالية من أجهزة الدولة المصرية فى حالات الوفاة أو الإصابة عند وقوع حوادث طيران أو قطارات أو أية وسائل نقل أو مصادمات أو مظاهرات أو احتجاجات تبدأ بخمسة آلاف جنيه للمتوفى وألفين للمصاب وفقا لدرجة الإصابة التى يحددها التقرير الطبى وتصرف من الشئون الاجتماعية، بعدها يقرر المحافظ رفعها ثم الصناديق الخاصة وصولا لرئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية فتجدها إجمالا فى النهاية خمسة وسبعين ألفا تتداولها وسائل الإعلام بالتكرار والإعادة. وحتى هذا المبلغ الضئيل غير قابل للصرف لأن أجهزة الدولة لا تنفذ إلا بصدور قرارات من كل الذين صرحوا أو قرروا وهو ما يحتاج لشهور وربما لسنوات أليست مهانة؟!

حقول الألغام تقتل وتصيب المصريين وتعطل التنمية:

إننا نحتاج حملة دولية نطالب فيها بتحميل من زرعوا الألغام فى الحرب العالمية الثانية بالساحل الشمالى الغربى المسئولية، والاعتذار للشعب المصرى عما ارتكبوه من استباحة أرضه. فتسببوا فى قتل وإصابة المئات بل الآلاف من أبنائه، واستخدام القوانين الدولية واللجوء إلى المنظمات الدولية بكل أشكالها.

كما نحتاج لعقد مؤتمر دولى كل عام فى مكتبة الإسكندرية خلال فترة الاحتفال السنوى بذكرى معركة العلمين فى شهر أكتوبر من كل عام، التى يحضرها ممثلو دول الحلفاء ووضع أكاليل الزهور على قبور من قتلوا فى المعارك. وبحضور ممثل عن الحكومة المصرية (محافظ مرسى مطروح)، وعلينا توجيه الدعوة لحضور هذا المؤتمر لخبراء من العسكريين والقانونيين وممثلى المؤسسات الأمنية، ورجال اقتصاد وخبراء زراعة ومياه وتعدين وجغرافيا وتاريخ، ومؤسسات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان المصرى والعربى والدولى، وأية مؤسسات دولية معنية بإزالة الألغام. وشخصيات عامة لها حضور دولى، والمجلس المصرى للشئون الخارجية والمجالس القومية المتخصصة، والأمانة العامة لإزالة الألغام وتطوير الساحل الشمالى الغربى بوزارة التعاون الدولى، ويتم دعوة ممثلى دول الحلفاء والمحور وسفرائهم المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية.

إن الرؤية المصرية يمكن أن تتطرق لحق مصر والمصريين فى المطالبة بأن:

- من زرع الألغام عليه الإعلان بالالتزام بنزعها بوسائله وإمكانياته من خلال جدول زمنى محدد بالتعاون مع الأمانة الفنية بوزارة التعاون الدولى والقوات المسلحة.
- وأن تتحمل دول الحلفاء والمحور تعويضات لأهالى من قتل ومن أصيب من المواطنين المصريين الذين راحوا ضحية الألغام، وما تحملته عائلاتهم من جراء ذلك (أفلام موثقة / ملفات متكاملة).
- أن تتحمل دول الحلفاء والمحور تكاليف تعطيل زراعة نحو مليون فدان فى منطقة الساحل الشمالى الغربى واستغلال مياهه

الجوفية والأمطار وثرواته المعدنية والسياحية (دراسات علمية عن إمكانيات المكان) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وحتى إزالة الألغام.

وعلى دول الحلفاء والمحور، وأولها بريطانيا أن تعلم الفرق بين تقديم مصر المساعدة للمحتل البريطانى فى حربه أملا فى الاستقلال التام بعد انتهائها وعضوية عصبة الأمم أو جامعة الدول العربية، و الاشتراك الفعلى كبلد مستقل ذى سيادة فى العمليات معها، وأن تعلم الفرق بين الصحراء الجرداء ومنطقة كانت مزروعة بالقمح والشعير والزيتون تسد حاجة مصر وجنوب أوربا ودول أخرى.

ومطالبة بريطانيا بالاعتذار عن:

- ارتكابها مذبحة دنشواى عام ١٩٠٦م أثناء احتلالها لمصر.
- الهجوم العدوانى على مصر عام ١٩٥٦م بالاشتراك مع فرنسا وإسرائيل.

واسترداد ٢٩ مليار جنيه إسترلينى من بريطانيا:

نشرت أخبار اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٤م ما يلى:

اقترح النائب عمر جلال هريدى أمين سر اللجنة التشريعية بمجلس الشعب تشكيل لجنة مشتركة من المجلس ومن وزارة الخارجية والمتخصصين لبحث الوثيقة التى اكتشفها أحد المصريين فى الأرشيف الملكى البريطانى والتى أكدت قيام مصر بإقراض بريطانيا نحو ٣ ملايين جنيه إسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى.

وقال – هريدى – فى بيان لكل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية: إن دور اللجنة المقترح تشكيلها اتخاذ الطرق القانونية والدبلوماسية

للمطالبة بسداد هذا الدين الذى تبلغ قيمته حاليا بعد حساب الفوائد، ٢٩ مليار جنيه إسترلينى.

هذه هى رواية النائب السابق عمر جلال هريدى حول تلك الواقعة، فهل يمكن للأجهزة المصرية التثبت من صحتها حتى يمكن دراسة ما يمكن اتخاذه من خطوات، أم أننا دائما نفضل إغلاق الملفات الشائكة حتى لو كانت استردادا للحقوق المصرية؟

مخالفات وجرائم إسرائيل ارتكبتها ضد المصريين وفى حق مصر:

- إعدام الأسرى المصريين فى حروبها مع مصر فى ١٩٥٦م، ١٩٦٧م، ١٩٧٣م.
- قتل وإصابة الضباط والجنود والمدنيين على الحدود الشرقية بنيران القوات الإسرائيلية.
- تصدع وانهيار المبانى وترويع المواطنين فى رفح المصرية وغيرها من القرى نتيجة الغارات الجوية المتكررة على الشريط الحدودى مع قطاع غزة.
- الألغام التى زرعتها إسرائيل فى الأراضى المصرية خلال حروبها مع مصر.
- استنزاف ثروات مصر من البترول والموارد المعدنية بما فيها الأحجار والمياه الجوفية والتنقيب عن الآثار ونقلها لإسرائيل (شيدت متحف يضم كل الآثار المسروقة) من سيناء أثناء فترة الاحتلال لشبه جزيرة سيناء من يونيو ١٩٦٧م وحتى تاريخ رحيل القوات الإسرائيلية.
- المواطنون المصريون المفقودون طرفها وفى سجونها عذبوا على أيدى قواتها.

- العقود المبرمة مع إسـرائيل لتصدير الغاز إليها بأسـعار تقل كثيرا عن الأسعار فى السـوق العالمى، خاصة أنه يصلها عبر أنبوب ولا يشمل السعر تكاليف نقل أو شحن أو تفريغ أو تأمين.
- محاولات إسـرائيل مع قبرص والشـركات العالمية للتنقيب عن الغاز والبترول داخل حدودنا الاقتصادية.

وعليه يجب استخدام كل السبل لحمل إسرائيل على دفع تعويضات شـاملة الأضرار الناجمة عن كل الانتهاكات، طبقا لاتفاقية كامب ديفيد وما تلاها وسمى بمعاهدة السلام والقوانين الدولية والإنسانية والاتفاقيات الملزمة لدول العالم الأعضاء فى الأمم المتحدة.

أوَ ليس لنا الحق فى المطالبة بحقوق مصرنا العزيزة وحقوق مواطنيها فى التعويضات ومحاسبة المسئولين أم أن كل شىء بلا مقابل وبلا قيمة وبلا ثمن؟!

وبدورنا نسـأل: هل يمكن لمن حصلوا على أحكام قضائية بالتعويض لفقدان أقاربهم فى الحروب مع إسرائيل بسبب إعدامهم كأسرى حرب أعوام ٥٦، ٦٧، ٧٣ تنفيذها على ممتلكات إسـرائيلية فى مصر أو فى الخارج عن طريق النيابة العامة؟

وهـل لابد أن يحصـل كل متضرر على حكم قضائـى؟ أم أن الدولة المصرية تسـتطيع أن تحصر الذين أعدموا كأسـرى حـرب والذين قتلوا أو أصيبـوا على الحـدود، والثـروات المصرية التى تم اسـتنزافها بكل أشـكالها والآثار التى تم الاسـتيلاء عليها، والأضرار التى لحقت بمصر بسبب زراعة الألغام أو تصدع المبانى فى القرى الحدودية؟...إلخ.

وبصفة عامة فإن الحكومات المصرية السابقة قد اكتفت بتقديم تعويضات ومساعدات ومنح ومعاشات شهرية، لمن أبلغوها من المواطنين بتضررهم من الألغام، سواء بالإصابة أو الموت فى الساحل الشمالى الغربى ومدن القناة والبحر الأحمر وسيناء، حيث تولت نيابة عن المتسبب إجابة المتضرر بمقابل زهيد، أهكذا نستحق؟!

يا سبحان الله، حكومات غريبة وتصرفاتها لا يمكن تفسيرها إلا بأنها تمثل العجز وقلة الحيلة!!

وإلا فلماذا لا تطالب حكوماتنا حكومات ومسئولى تلك الدول وبقوة دفاعا عن حقوقها وحقوق مواطنيها، أليس فينا من يعرف القانون الدولى أو يجيد الحديث بلغة أجنبية يفهمها مسئولو تلك الدول، أو ليس بيننا شخصيات عامة ومؤسسات مجتمع مدنى يمكنها أن تساند الدبلوماسية المصرية المكبلة بسلطات الدولة وتوجهات مؤسسات الحكم؟

وهل نخشى تدهور العلاقات؟ أم تريد حكوماتنا الاكتفاء بوسائل الإعلام لتطرح القضايا ليظل أثرها محدودا خوفا من رد فعل هذه الدول فى حالة المطالبة الرسمية لضعف الحجة؟ كلها استفسارات تحتاج إجابات فهل من مجيب؟

مستحقات المواطنين المصريين فى حرب الخليج الأولى والثانية:

كثيرون من المصريين الذين يسألون ويترددون على الجهات المسئولة فى مصر بحثا عن حقوقهم (القوى العاملة والهجرة – وزارة الخارجية... إلخ) وتكثر الإجابات من كل الجهات طوال سنوات ولا زالوا يأملون فى إنهاء المعاناة.

أخبار عن اتفاق نهائى مع العراق لتسوية «الحوالات الصفراء»:

توصلت الحكومة إلى تسوية نهائية للمديونيات المستحقة على الجانب العراقـى والبالغة ٤٠٨ ملايـين دولار، وهى مديونيات العاملين المصريين بالعراق والمعروفة باسـم «الحوالات الصفراء»، وتم الاتفاق على دفع أصل المبلغ بدون الفوائد، إلى جانب مناقشة سبل تسوية باقى المديونية الخاصة بالشركات وبعض الجهات الحكومية والشركات الخاصة.

وقد صرح بعض المسـئولين المصريين بأن تأخر صرف هذه الحوالات البالغـة (٤٠٨) مليـون دولار (الحـوالات الصفراء) التى يسـتفيد منها الآن (٧٣٦) ألف مصرى بسـبب إصرار الحكومة المصرية على ربط تلك المستحقات بالديون المستحقة على العراق!

وعلـى الرغم من تأخر الصرف وعدم الوفاء بفوائد المبلغ التى تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار ليكون الإجمالى ٩٠٨ ملايين فإن الجانب المصرى وافق على أن يقتصر السـداد على أصل المبلغ لتسديد المستحقات التى ينتظرها المصريـون منـذ أكثر من ٢٠ عامـا، والذين أدوا للعـراق خدمات جليلة لا يمكن أن ينسـاها الشـعب العراقى فى كل الظروف التى مر بها، ومع ذلك كان هذا هو رد الجميل من الأشـقاء فـى العروبة بينما الذين خربوا ودمروا وقسموا وعذبوا الشعب العراقى استولوا أو نالوا كل ثرواته ولازالوا.

مستحقات المواطنين المصريين العائدين من ليبيا:

لا زالت محل بحث لإعداد ملف بدأت إجراءاته منذ فبراير ٢٠١١م بتعاون مشـترك بين وزارتى الخارجية والقوى العاملة والهجرة وهو أمر

يحتاج لجهد كبير لتجميع مستندات المواطنين الذين تركوا أعمالهم ومدخراتهم ومشروعاتهم ومتعلقاتهم قبل وأثناء وبعد الثورة الليبية وحقوقهم التأمينية التى تم استقطاعها وكذلك التعويضات المتعلقة بالذين أصيبوا أو لقوا مصرعهم بسبب تلك الأحداث، يضاف لهؤلاء رجال الأعمال والشركات التى تضررت كمبان ومعدات وأعمال كانت قائمة وحسابات بالبنوك أو مبالغ مستحقة طبقا للتعاقدات طرف الجانب الليبى.

إن المطالبة بحقوق ومستحقات المصريين بالخارج سواء كانوا أفرادا أو شركات أو جهات حكومية هو فى المقام الأول مسئولية أجهزة الدولة كلها، وعليها أن تتعاون فيما بينها وتتبادل المعلومات وتستخدم كل السبل والقنوات لتحقيق ذلك.

فالنموذج الفلبينى واضح للعيان، وقد قدم أكثر من دبلوماسى مصرى دراسة مقارنة عن تجارب الدول ومنها الفلبين، توضح أسلوب التعامل مع المؤسسات والشركات التى تحتاج لمواطنين فلبينيين لمختلف المهن والحرف بما يضمن حقوقهم منذ البداية، فهل حاولت أية جهة الاستفادة منها؟!

❑❑❑

الفصل الرابع

الحقوق السياسية للمصريين بالخارج

(التسجيل – التصويت – الترشيح – التعيين)

إن المواطن المقيم فى الخارج يتأثر حتما بتبعات القرارات التى تتخذ فى مصر، فغالبا ما يكون لهذا المواطن مصالح مباشرة أو غير مباشرة فى وطنه، فضلا عما يكون له من مسكن أو أكثر، إضافة إلى ذلك فإن أعداد المواطنين فى الخارج أكثر من عشرة ملايين وإمكانياتهم المادية كبيرة مقارنة بالمواطنين فى الداخل ويمكنهم استثمارها، أو جزء منها على الأقل فى مصر.

إننا نبحث يمينا ويسارا عن ممولين للاستثمار فى مصر لتنشيط الاقتصاد وتوظيف العمالة، وننسى فى كثير من الأحيان أن المواطنين المصريين فى الخارج يحولون مليارات الدولارات سنويا إلى مصر، وأن لديهم استثمارات والقدرة على مضاعفتها فى مصر إذا ما تيقنوا من استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية، وشاركوا فى طرح رؤيتهم لتحديد المسارين الاقتصادى والسياسى من خلال إتاحة الفرصة للتصويت فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وتمثيلهم فى البرلمان (النواب / الشورى) بأعداد تعبر عن تجمعاتهم فى قارات ودول العالم سيكون له أثر بالغ فى نفوسهم، وربط حقيقى لهم بما يحدث فى واحدة من سلطات الدولة (التشريعية) للمشاركة فى كل ما يدور من مناقشات ويهم الوطن والمواطن.

لكن هل حاول المسئولون والنخب السياسية دراسة أوضاع المصريين بالخارج وتجمعاتهم وبذل أية محاولات لإشراكهم فى الحياة السياسية فى مصر؟

على العكس تماما فقد حاولوا إبعادهم عن أية مشاركة فعلية حتى لا يؤثر تصويتهم فى نتائج كثير من الدوائر فى غير صالحهم، وحتى لا يمتد تأثير قدراتهم البشرية والعلمية والمادية لإحداث نقله نوعية سياسيا وثقافيا وعلميا واقتصاديا واجتماعيا فى ظل ديمقراطية حقيقية وهو ما يخشاه أى نظام حكم فى مصر.

وبدلا من أن تنتظر أجهزة ومؤسسات الدولة المصرية حكما قضائيا لإقرار حق المواطنين المصريين بالخارج فى التصويت لمرشحى مجلس النواب والشورى والرئاسة وحق إبداء الرأى فى الاستفتاءات، كان يجب عليها السعى قدما لتعديل التشريعات بما يسمح لهم بالمشاركة.

فحق مواطنى الخارج مكفول لهم طبقا للدستور، لكن المشكلة أن النخبة الحاكمة وواضعى القوانين المصرية نسوا أو تناسوا سهوا أو عمدا منذ عقود متعاقبة وعبر الشاشات ومن خلال الميكروفونات وعلى صفحات الجرائد والمجلات، وتأتى الفرصة بل الفرص لتعديل التشريعات دون أن تتضمن أية إشارة إلى حق المصريين بالخارج فى التصويت أو الاستفتاء وإلى تفويض رؤساء البعثات الدبلوماسية سلطات اللجنة العليا للانتخابات وهم المكلفون بأعمال قضائية وقانونية وإدارية لمختلف الوزارات بما فيها وزارة العدل، ولا تشير إلى لجان انتخابية بالخارج، ولا تنص على تعيين عدد من ممثلى المواطنين بالخارج بمجلسى النواب أو الشورى ضمن النسبة المعينة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.

أهــو مقصود يا ترى؟! حتى تصبــح الحواجز والفواصل بينهم وبين وطنهم قائمة، وشــيئا فشيئا ومع مرور الوقت يدب اليأس والإحباط فى نفوســهم، وتصبح مصر الوطن والأم والملاذ مجرد مزار لقضاء الإجازات ولرؤية الأهل والأحباب والأصدقاء، أما بالنسبة للجيلين الثانى والثالث فهــى مجرد ذكريات عن الآباء والأجداد يجدون حلاوتها مع كل زيارة وللأماكن السياحية ويظهر الحنين للقرية والمدينة التى خرج منها الآباء والأجداد.

أم أنهم كانوا يرون أن تأجيل بحث أو دراســة أو تنفيذ هذا الموضوع ســوف يريحهم من صداع هــم فى غنى عنه وغير مســتعدين لمواجهته وليســوا مؤهلين لحمل أمانته، فالمشكلات كثيرة فى الأعداد والترتيب، ونتائجــه كارثية ســوف تغير نتائج الانتخابات والاســتفتاءات أو على الأقل ستخفض النسب المضمونة؟!

لقــد اضطر المواطنــون الحريصون على مصلحة الوطــن والبحث عن حقوقهم المسلوبة الحصول على حكم قضائى يمكنهم من ممارسة حقوقهم السياسية التى حرموا منها لعقود من الزمن.

وأمام مبررات عديدة ساقها المتحكمون فى أمورنا، ومن يطلق عليهم النخبة، وعلى مر الســنين نجدها غاية فى الغرابة ابتداء بالتشريعات، ومــرورا بالإمكانيــات المادية ثم آليــات التنفيذ، وعدم قدرة ســفاراتنا وقنصلياتنــا بالخارج للقيــام بهذه الأعباء، وأتوا بمثــال المملكة العربية الســعودية حيــث بها ما يقرب مــن؟! ٢ مليون مواطن فكيف لســفارة ٢قنصليــة التعامــل مع هذه الأعداد، ثم يتحدثــون عن صعوبات تتعلق بالبلــد المضيــف، فبعض تلك البلدان لا تســمح بمثل هــذه الإجراءات

الخاصة بترتيبات التصويت، ويتابعون المبررات بإمكانية حدوث تزوير وشراء أصوات وتكرار الإدلاء بها، وكأن ذلك لا يحدث أو سوف يحدث فى مصر من شراء للأصوات أو تقديم رشاوى انتخابية أو حدوث حالات تزوير حتى لو كانت محدودة.

وكلما عرضت آلية للتصويت بدءا بالصناديق الشفافة وانتهاء بالتصويت الإلكترونى أو الميكن تجد من يضع مئات العراقيل ولا تعرف لماذا؟

وكلما عرضت مجموعة من المواطنين بالخارج أو الداخل حلولا لاستخدام التصويت الإلكترونى باعتبارهم خبراء مع تحملهم التكاليف لا تجد ردا عليهم.

وكلما عرض أجانب ومنهم هنود تجربتهم فى التصويت حتى إن بعضهم حضر للقاهرة ومعهم ماكينات وآلات التصويت لشرح التجربة والتطبيق، لكنك لا تجد ردا عليهم أيضا.

والغريب أنك عندما تستغرق فى التفكير تجد أن إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة تتم على ثلاث مراحل متباعدة، وهو يساعد على تيسير إجراءاتها فى الخارج، فالمواطنون سوف ينقسمون لثلاث مجموعات الأولى منها تمثل مواطنى المحافظات التى ستعقد فيها اللجان فى المرحلة الأولى فى مصر، وحتى فى الإعادة وتليها المجموعة الثانية والإعادة والثالثة والإعادة وهكذا.

كما يتبين أنه يمكن عرض القوائم الحزبية والكشوف المرشحة فرديا والخاصة بكل مرحلة على موقع اللجنة العليا للانتخابات، لتتمكن كل بعثة دبلوماسية من طباعتها ونشرها بالوسائل المتفق عليها.

وليس من الصعب إذا كان التصويت عبر الصناديق فتح باب التصويت فى كل مرحلة لأكثر من يوم مع امتداده لعدد أكبر من الساعات، كما يتم إيفاد لجان فرعية للمدن الرئيسية التى بها تجمعات كبيرة للتخفيف عن المواطنين، ويكون مقرها فى الأندية أو الاتحادات أو الجمعيات المصرية. مع الإعلان عن ذلك مسبقا لإعطاء الفرصة لأكبر عدد ممكن من المشاركة.

ولعلنا نسأل: ماذا يحدث إذا تم تذليل كل تلك العقبات وتدبير ما يلزمها من أدوات وآليات؟ فهل هناك إرادة سياسية حقيقية ومخلصة تنوى تنفيذ ذلك؟

إن المشكلة يا سادة لا تكمن فى النخبة فقط ولكن فى صناع القرار وهم ما يطلق عليهم (المطابخ)، إنهم حريصون دائما على فصل الخارج عن الداخل، حتى لا تحدث الصحوة الكبرى التى تصنع النهضة الشاملة وتنقل الوطن مصر مما هى فيه إلى ما يجب أن تكون عليه، فى أقل فترة ممكنة وتحتل مكانتها التى تستحقها بين الأمم، وقتها وعندها سيكون مصير هؤلاء فى الخلف بعيدا عن السلطة والسلطان، وهو ما يحرصون دائما على تأجيله لأطول فترة ممكنة. لكننا نأمل أن تكون نهايتها قريبة بإذن الله.

لقد ظل المصريون بالخارج يحلمون بمصر وطن ديمقراطى يكون اختيار الرئيس وأعضاء مجلسى النواب والشورى عبر صناديق الاقتراع، وكانوا يعدون أنفسهم لهذا اليوم، يرون أنه أصبح وشيكا، ولا يمكن التغاضى عنه.

ولما كان حق التصويت فى الانتخابات من الحقوق الدستورية والقانونية والإنسانية المهمة، سواء أكان المواطن مقيما فى الداخل أو الخارج ما دام يحمل الجنسية المصرية بصرف النظر عن اكتسابه جنسية دول أخرى، وأول الواجبات الأساسية للمواطن أن يؤدى واجباته فى المشاركة فى الحياة السياسية أو انتخاب من يمثله سواء فى المجالس النيابية أو الانتخابات الرئاسية، وأن يكون ذلك من خلال مقار السفارات والقنصليات المصرية بالخارج بتعديل النص الذى يعطى السفراء والقناصل العموم صلاحيات رجال القضاء، ليكون أى منهم رئيسا للجنة مكونة من أعضاء البعثة ومراقبين من مؤسسات المجتمع المدنى بالخارج (ممثلى الجاليات المصرية) أثناء التصويت وفرز الأصوات حتى لا يطعن على نتائجها التى تبلغ للجنة العامة للانتخابات بالقاهرة.

إن دول أوربا وأمريكا وآسيا وأبرزها الهند وحتى بعض الدول العربية تأخذ بهذه النظَم لتحقيق الارتباط بين المواطنين بالخارج ووطنهم الأم ليظل المواطن مشاركا متابعا مهتما بهموم وشئون وطنه بشكل فعال وليس مجرد مشاهد لمباريات كرة القدم والمسلسلات والأفلام أو مجرد متبرع عند وقوع الكوارث ودافع لرسوم تسن لها قوانين يسمع عنها فى وسائل الإعلام أو عند التعامل مع ممثلى الدولة بالسفارات والقنصليات.

ولا شك أن السماح للمهاجرين المصريين بالمشاركة سواء فى انتخابات الرئاسة، أو مجلسى النواب والشورى من شأنه زيادة فاعلية المهاجرين فى مناقشة شئون وطنهم وتوثيق روابطهم به، وقد تكون نقطة البداية المناسبة إلى جانب حق التصويت التفكير فى تخصيص دائرة أو أكثر للمصريين بالخارج، أو تعيين عدد من النواب فى مجلسى النواب

والشورى كممثلين عن المصريين المهاجرين، فتمثيل المصريين فى الخارج فى المجالس النيابية ليس «بدعة أو اختراعا»، فالجزائريون فى الخارج لهم ٩ نواب بمجلس الشعب الجزائرى، والمغاربة فى الخارج لهم ٤ نواب، وحتى الفرنسيون فى الخارج (١.٥ مليون) لهم ١١ عضوًا بمجلس الشيوخ.. هم لسان حال المهاجرين والمدافعين عن قضاياهم بالداخل والخارج. فلماذا لا يتم تمثيل ١٠ ملايين مصرى فى الخارج أو يزيد بعدد مناسب من النواب فى مجلسى النواب والشورى الذين يتم اختيارهم بالتعيين، أو إنشاء دائرة أو أكثر للمصريين فى الخارج حتى يستمر ارتباطهم بمشكلات وقضايا الداخل خاصة مع الجيلين الثانى والثالث؟! لكنها كمعظم مشكلاتنا تحتاج إلى إرادة سياسية، وهو ما يقودنا لموضوع آخر ألا وهو ازدواج الجنسية وارتباطه بالترشيح للمجالس النيابية أو حتى التعيين فى عضوية البرلمان، وهو يحتاج إلى دراسة متأنية بعيدة عن الانفعال والحماس والعبارات الإنشائية، والحديث غير المبرر عن الانتماء والولاء، فكم من مسئول غير مزدوج الجنسية اتهم فى قضايا فساد وكان مصيره السجن! وكم من مواطن غير مزدوج الجنسية اتهم بالعمالة أو التجسس أو أطلق عليه «عميل مزدوج»!، فإذا كانت هناك مشكلة فى جنسية دولة بعينها فللأمن حق الاعتراض على الترشيح أو التعيين، ولا داعى للتعميم، فتطور الفكر فى العالم جعل من قدرات المواطن وإمكانياته ورؤيته للمستقبل هو المعيار الحقيقى.

من هنا فإن المشكلة ليست فى ازدواج الجنسية ولكنها فى العقلية والرؤية التى تتعامل مع الوطن الأم والرغبة فى مساندته ورفع شأنه،

والإرادة السياسية المصرية التى تحسن فى الوقت المناسب توظيف إمكانيات أبناء الوطن فى المكان المناسب.

أغلب الظن أن كل مراكز صنع القرار فى مصر لم يصلها بعد الخطاب المسجل بعلم الوصول الذى يخطرهم بقيام ثورة فى ٢٥ يناير ٢٠١١م.

وأن ما يحدث فى مصر امتداد لأسلوب اعتاده المصريون لعشرات السنين منذ أن بدأ ما يعرف بعصر الانفتاح وربما أسوأ.

لقد أخفقت اللجنة التى قامت بدراسة موضوع حق المصريين المهاجرين فى تخصيص دائرة أو أكثر لهم أو تعيين عدد منهم وهى تماثل فى ذلك تماما اللجنة التى تدارست التعديلات الدستورية (لجنة البشرى / صالح) تصور كل منهم أنه يملك الحقيقة، ويعرف أين تكمن المصلحة، وبنى أفكاره وقناعاته على معطياته وليست معطيات العصر، والمصلحة العامة وطبيعة التطور أنهم يعيشون فى ظروف ومناخ القرن التاسع عشر أو العشرين على أكثر تقدير وليسوا فى مناخ القرن الحادى والعشرين.

إنه من الطبيعى أن تسأل: ماذا يقدم المصريون فى الخارج لبلدهم؟

١- تحويلات نقدية بالعملات الصعبة تقترب من ٢٠ مليار سنويا ومرشحة للزيادة.

٢- مد أسرهم وذويهم بمبالغ مالية لتحسين مستوى معيشتهم، وهو ما يساهم فى زيادة الإقبال على شراء السلع المختلفة بالأسواق.

٣- تخفيف الضغط على مختلف الخدمات (طرق / مواصلات / كهرباء / مياه /....).

٤- تقليل الطلب على فرص العمل سواء فى القطاع الحكومى أو العام أم الخاص.

٥- تقديم الخبرات العلمية للجامعات ومراكز البحوث وشباب الخريجين سواء فى الداخل أو الخارج.
٦- التبرع بالمعامل والمعدات والأجهزة ووسائل النقل للجامعات ومراكز البحوث والجمعيات الخيرية.
٧- السعى لمساندة بعض أجهزة الدولة عندما تتقبل وتقدر وتتفهم وتثق فى قدرات أبناء الوطن فى الخارج.

إننى لازلت وسوف أظل أرى أن الولاء والانتماء للوطن الأول أمر مختلف عن الارتباط بالوطن الثانى محل الإقامة والعمل والمصالح وتحقيق الآمال والطموحات وحتى مع حلف اليمين. كما أن الأموال والنفوذ يمكن أن يكون لهما تأثير فى الداخل أو الخارج على حد سواء، أما عن الذمم القابلة للشراء فلا ارتباط بينها وبين محل الإقامة أو الدين أو المستوى المعيشى أو الفقر أو الغنى.

ثم يأتى السؤال الذى يردده البعض دائما: ما الضرورة لتعيين عدد من المصريين فى الخارج فى المجالس النيابية؟

إن تعيين عدد من ممثلى المصريين بالخارج بالمجالس النيابية خطوة لدعم تواجدهم المستمر داخل مراكز صنع القرار بالوطن وسيحقق ذلك ما يلى:

- المشاركة فى صياغة القوانين أو تعديلها.
- التعبير عن تطلعات وآمال وأفكار ومقترحات المصريين بالخارج تجاه حاضر ومستقبل بلدهم فى ضوء تجارب دول المهجر.
- همزة وصل مباشرة بين ممثلى الداخل والخارج.
- فتح الطريق المغلق والمحاط بألغاز غير مفهومة أمام استثمار طاقات

المصريين بالخارج العلمية والفكرية والمادية خاصة أن كثيرا منهم يعانى من البيروقراطية وتردد المسئولين فى الأجهزة الحكومية وتراجعهم فى الوعود أو المغالاة فى الطلبات ووضع العراقيل أمام رغباتهم أو الدراسات أو المشروعات التى يتقدمون بها حتى مع كل الضمانات وبما لا يكلف الدولة المصرية غير التوقيعات والأختام.

يعد استخدام البعثات الدبلوماسية والعاملين بها أنسب الطرق لإجراء أعمال التسجيل والتصويت، خاصة إذا ما تم تدعيم إعداد العاملين بمجموعات من الديوان العام بناءً على اتفاق بين مسئولى الوزارة ورؤساء هذه البعثات، وقد يشمل الاتفاق استخدام المكاتب الفنية أو غيرها فى أماكن تجمعات الجالية خارج العاصمة لتصبح لجانا فرعية للتيسير على المواطنين.

إن هذا الإجراء أقل تكلفة وأقل قابلية للتزوير، وأكثر مصداقية فى التسجيل والانتخابات بشرط ألا تسوده أية تصورات مسبقة عن تسييس أو انحياز العاملين فى أية بعثة دبلوماسية انحيازا عرقيا أو دينيا، وهو ما أظنه لم يحدث ولن يحدث حيث إن وزارة الخارجية إحدى الجهات السيادية التى تتمتع بالموضوعية والاستقلالية فى توجهاتها والانحياز للمصلحة الوطنية.

وتستطيع وزارة الخارجية أن تطلب من بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج حصر مبان البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الفنية التى لها مبانٍ منفصلة والنوادى والجمعيات والاتحادات والروابط والمدارس والمراكز الثقافية المصرية، حتى يمكن رسم خريطة لتوزيع المقار بالتنسيق مع اللجنة العامة للانتخابات إن لم يكن حاليا فيمكن استثمارها مستقبلا.

إن الكتلة التصويتية للمصريين فى الخارج ستؤثر بنسبة كبيرة فى بعض الدوائر، خاصة مع وجود تكتلات من قرى مصرية فى بعض الدول الأوروبية.

فالدائـرة الانتخابية للمواطن فى الخارج هى التابع لها عنوان إقامته فى مصر ومدون بجواز سـفره، فتحقيق الشـخصية فى داخل مصر هو بطاقة الرقم القومى أما فى الخارج فهو جواز السفر، بينما الرقم القومى موجود فى شهادة الميلاد المميكنة وجواز السفر الجديد.

لقد بلغ عدد المصريين فى الخارج الذين سـجلوا أنفسـهم فى قوائم الناخبـين ٥٨٦ ألـف مواطن موزعين فى ١٦٦ دولـة (تصريح المتحدث الرسمى باسم اللجنة العليا للانتخابات).

وقـررت اللجنـة العليـا للانتخابـات أن لهم الحق فـى التصويت إما ببطاقة الرقم القومى أو بجواز السفر الجديد.

ويرجع أسباب ضعف مشاركة المصريين فى الخارج فى:

- تسجيل بياناتهم، التصويت فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى أو الرئاسة إلى ما يلى:

١- أن هوية المواطن خارج حدود مصر تحدد بجواز السفر وليس ببطاقة الرقم القومى التى يعتد بها فى مصر.

٢- أن الرقم القومى هو الذى يجب اتخاذه أساسـا لأية مشاركة من أى نوع وليست بطاقة الرقم القومى حيث إن الرقم القومى موجود فى:

* بطاقة الرقم القومى وهى تستخدم داخل مصر.
* جواز السفر المميكن.
* شهادة الميلاد المميكنة.

كان من الممكن أن يكون التسجيل بجواز السفر المميكن وبه الرقم القومى، أو بجواز السفر القديم + شهادة الميلاد المميكنة أو صورتها وبها الرقم القومى.

٣- لم تكن النخبة الحاكمة ولا اللجنة المشرفة على الانتخابات قد استوعبت بعد أن المصريين فى الخارج حصلوا على حكم قضائى بتمكينهم من أداء واجبهم ودورهم فى الانتخابات تسجيلا وتصويتا.

٤- ولم تكن الإرادة السياسية قد تبلورت بعد فمنذ عقود مضت والسلطة المختصة فى مصر تقدم وعودا فى المؤتمرات واللقاءات داخل وخارج مصر بأن مشاركة المصريين بالخارج فى الانتخابات تحتاج لتعديل دستورى وفى قانون مباشرة الحقوق السياسية... إلخ. ويتم إدخال تعديلات تلو تعديلات دون مراعاة هذا الطلب أو تحقيق تلك الوعود، فالنية كانت ولازالت قائمة وكأنهم يقولون «كفاية عليهم كده».

٥- إن بطء عمليات التسجيل على موقع اللجنة العليا للانتخابات بسبب محدودية السعة والمحاولات المستمرة لزيادتها بحجة أن المسئولين لم يكن لديهم حصر بأعداد المصريين بالخارج، ساهم فى التوقف عدة مرات وتكرار المحاولات دون جدوى مما كان له ابلغ الأثر فى زعزعة الثقة لدى الكثيرين واليأس من إمكانية المشاركة فتراجعت الأعداد.

❑❑❑

الفصل الخامس

الأسر المصرية فى الخارج بين الاندماج والانغلاق

إن الأسـر المصرية التى تعيش فى الخارج تتفـاوت أوضاعها تفاوتا كبيرا، فالمشاكل التى تقابلها الأسر فى بلد غربى، تختلف عن المشاكل التـى تواجهها فى بلد عربى، كما أن الأسـر التـى يكون الأبوان فيها مصريين تعانى مشـاكل تربوية مختلفة عن المشـاكل التى تعانيها الأسر التى يكون فيها الأب مواطن مصرى متزوج من أجنبية.

ولما كانت إقامة المصريين فى الدول العربية محددة المدة مهما طالت إلا القليـل منهم الذين يحصلون على جنسـية إحدى الـدول العربية، أى أنهـم يهاجرون لفترة مؤقتة، تكون فى الغالب لتحسـين أوضاعهم الاقتصاديـة ثم يكـون مآلهم فـى النهاية إلى مصر، خلافـا للمواطنين المصريين الذين يعيشون فى الدول الأجنبية خاصة فى أوربا والأمريكتين وأستراليا وغيرها من الدول الآسيوية أو الأفريقية.

وفـى تلـك الدول الأجنبية يعيش عدد كبير من الأسـر المصرية دون إقامة علاقات اجتماعية مع أبناء هذه الدول إما بسـبب عدم إجادة لغة البلد (إنجليزية أو فرنسـية أو ألمانية أو إسـبانية أو غيرها) وإما بسبب تجنـب الاختلاط لاختلاف العـادات والتقاليد، وخشـية من أن يتأثر الأطفال سلبا بها، ولذلك تعيش هذه الأسر فى دوائر مغلقة، أى أنها لا تختلط إلا بالأسـر المصرية أو العربية أو المسلمة دون سواها، ولا تشارك

فى الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للبلد المقيمين به إلا فى أضيق الحـدود، وهذا هو الانغـلاق الاجتماعى الذى يخلف الحذر والريبة من الجانبين ويقيم حاجزا بين هذه الأسر والمجتمع.

من هنـا تأتى أهمية البحث عن وسـائل التعايش بين مواطنى دول الغرب و المهاجرين من مختلف الجاليات والطوائف من العرب والمسلمين وخاصة المصريين تفاديا للتصدعات والاختلالات الممكنة فى المستقبل فى حالة استحالة «العيش مع البعض».

إن معوقات الاندماج من سلطات دول الغرب ترجع لتصاعد الأحزاب اليمينية المتطرفة فى أكثر من دولة غربية، فهذه الأحزاب تحاول تعميق كراهيـة المواطنين العاديـين للأجانب، مما يعوق الاندمـاج كما تزداد عوامل إعاقة الاندماج فى البلدان التى تكثر فيها الهجرة غير الشرعية، إضافة لذلك أصبحنا نرى مسلمين متشددين فى أوربا وأمريكا من سكان البلاد الأصليين لأن الإسـلام الذى أخذوه ليس إسـلام الأزهر الوسطى، إسـلامهم قادم من باكستان والهند، وأفغانستان والحركة الوهابية، وهو إسـلام بعيد عن الوسـطية والاعتـدال لذلك فإن الأزهر الشـريف عليه الدفـع بعلمائه الذين يجيدون اللغات إلى دول الغرب ليعلموا المهاجرين ومواطنـى تلك الدول صحيـح الدين، ويعد هذا أحد أهم الأولويات التى يجب على الأزهر الدفع فيها بقوة.

مـن المهم أن يتقبل مواطنو الغرب وجـود مهاجرين أجانب بصرف النظر عن لون البشرة أو الشعر أو العيون أو اختلاف الأديان، فهم يرون أن المهاجرين لا يتقبلون ثقافتهم ولا عاداتهم ولا تقاليدهم حتى لو حملوا جنسية دولهم.

فهناك أسر تفضل الانغلاق على الذات و عدم الرغبة فى الانفتاح على الغير ومحاولة فهم ثقافته وحضارته وأخذ الايجابى منهما دون المساس بثوابت الدين والهوية. وهناك أسر أخرى تندمج فى تلك المجتمعات وتتواصل مع أهلها وتشارك فى الحياة العامة مما يخلق تنوعا ثقافيا وفهما حقيقيا للآخر، يساعد على الاستقرار والاندماج بشكل طبيعى وهو أحد الأسباب الرئيسية للتقدم والإبداع.

ومن جهة أخرى، فعلى المهاجرين أن تكون لديهم الرغبة الحقيقية فى الاندماج، وهو ما يتطلب أهمية الإعداد الجيد لهم قبل سفرهم حتى يكونوا على علم ودراية بالمجتمع الذى سينتقلون إليه قانونيا وثقافيا واجتماعيا، وعليه أن يتعلم تقبل الاختلاف وعدم الخوف من الآخر، فالاندماج يعنى التعايش فى المجتمع ككل وليس فى محيط بسيط والمشاركة فى أنشطة خيرية لتشمل مؤسسات المجتمع المدنى وحتى الأحزاب.

الاندماج فى المجتمع هو فهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده والتواصل معه وإقامة علاقات مع أفراده، مع الاحتفاظ فى الوقت ذاته بثوابت دينه وبالهوية الأصلية وعدم الانقياد فى تقليد أعمى، أما الذوبان فهو التخلى عن الهوية الأصلية والانصهار فى المجتمع.

إن أغلب الآباء أو الأمهات – بصفة خاصة فى الغرب – يعلمون أنهم لن يعودوا على الأرجح إلى مصر بشكل نهائى، ويدركون من ثم أن أبناءهم الذين نمو وترعرعوا بعيدا عن مصرهم الحبيبة سينهون دراساتهم ثم يبدأون حياتهم العملية ومن بعدها الأسرية فى بلدهم الثانى وذلك لأسباب عملية واقتصادية وليست من منطلق رفض الوطن الأصلى وإيثار

البقـاء فى الخارج. وهذا يعنى ضمنا أن هذا الجيل. الثانى. سـيمضى حياته فى بلده الثانى وأنه خلال سـنوات قليلة سـتظهر بوادر الجيل الثالـث ونبتعد أكثر فأكثـر عن عاداتنا وتقاليدنا ولغتنا. وتسـتمر هذه العمليـة الطبيعيـة دون أن نحاول التفكير فيها أو تنظيمها. صحيح أنه ليـس لدينـا البعد الزمنى الكافـى لمعرفة ما سـيحدث للجيلين الثالث الرابع؛ إذ إن الموجة الأولى من الأسـر المصرية المهاجرة قد غادرت مصر فى نهاية الستينات وبداية السبعينيات، وما يمكننا توقعه هو أن عملية ترسخ الجذور فى الخارج واقتلاعها رويدا رويدا من مصر ستستمر، ما لم يتم دراسـة الحقائق على الأرض وكيفية تحقيق المصالح المشـتركة لهم ولوطنهم الأم. لعل الأمر يصبح بعد فترة من الزمن فى صالح مصر والعالم العربى. ذلك أنه ليس منا من يجهل أن مصر بلد ولود وأن تعداد السكان فـى مصر يزداد باطراد، وأعنى بهذا أن مصر لن تتأثر ديموغرافيا ببقاء أبنائها وأسـرهم فى الخارج، لكنها قد تحتـاج إلى تعاطفهم وارتباطهم الوجدانى بها كمجموعات دعم فى البلدان الأجنبية المختلفة.

إن تلـك الأجيال من (مزدوجى الجنسـية) لا يمكن النظر إليها فى الخارج على أنها مجموعة من المهاجرين الأجانب لأنها تعيش فى بلدان تحمل جنسياتها وتتحدث لغتها وتفهم ثقافتها وأسلوب التحاور معها. وكيفيـة التأثـير فى الرأى العـام فيها. ومن هذه الأجيـال الطالب فى المدرسـة والجامعة والمهندس والطبيب والسياسى ورجل الأعمال ويمكن لـكل منهـم أن يؤثر فى محيطه بمـا يصحح الصـورة النمطية للمواطن المصرى والعربى فى الخارج، والتى غالبا ما تكون سـلبية. كما يمكنهم

تشـكيل مجموعات ضغط (لوبى) على صانعـى القرار فى الخارج حتى يكون هناك توازن فى السياسات والتوجهات تخص مصر بشكل خاص، والعرب بشكل عام.

علـى أن هذه الرؤية الإيجابية تقتضى من جميع الأطراف المعنية أن تقـوم بواجبها إزاء هذه الأجيال وأن تسـتثمر فيها حتى تتحقق النتائج المنشودة، لكن من هى الأطراف المعنية؟ الأطراف المعنية هى الأسرة فى المقـام الأول، ثم تأتـى بعد ذلك الحكومة المصريـة ممثلة فى الوزارات والجهات المعنية ومؤسسـات المجتمع المدنى فى الداخل والخارج، فى الحقيقة إن الأسـرة هـى من يقع عليها العبء الأكـبر فى هذه العملية التربوية التعليمية، وحتى تتمكن الأسـرة مـن أداء واجبها على أفضل وجه عليها أن تدرك أن أطفالها فى الخارج سيعيشون حياتهم فى ذلك البلـد وعليهـا أن تبث فيهم حـب هذا البلد فلن يأخـذوا منه إلا بقدر ما يعطونه، وحب زملائهم فى المدرسـة وتقبل الاختلاف بين الثقافات والحضارات، كما على الأسـر أن يعطوا أبناءهم أسماء سهلة ومستساغة فى البلد الأجنبى وأن يبعدوا عن الأسماء ذات الدلالات العرقية، خاصة فـى وقتنا هـذا، حتى يتمكن الطفل من الاندماج بسلاسـة فى مجتمعه ومـع أقرانه، وأنه على الآباء والأمهات توعية أطفالهم منذ الصغر بأنهم مصريـون الأصل ولهـم عاداتهم وتقاليدهـم وأن اندماجهم فى المجتمع الأجنبـى يثرى ذلك المجتمـع بهذه الثقافة المزدوجـة فالاختلاف هو مصدر الثراء الاجتماعى، كما أن عليهم جعل اللغة العربية لغة الحديث فـى المنزل حتى يحصلـوا منها ما يعينهم على التفاهـم والقراءة وحتى

الكتابة مع تعريفهم بعادات ذلك البلد المقيمين به وما يتفق منها مع دينهم وما يناقض منها أصوله ويناهض أحواله.

أما الحكومة المصرية وأعنى بها الوزارات والأجهزة المعنية فيمكنها هى أيضا أن تؤدى دورا فعالا من خلال المكاتب الثقافية بالسفارات فى الخارج بتنظيم أنشطة ثقافية تربط هؤلاء الأطفال والشباب بموطنهم الأصلى وترتيب لقاءات مع شباب من مصر لتبادل الأفكار، وأن تيسر لهم الالتحاق بدورات دراسية لتحسين لغتهم العربية أو السعى لإقامة مدارس مصرية فى دول الغرب خاصة التى يتواجد بها جالية مصرية وعربية.

إن مصر تتمتع بعلاقات طيبة مع كثير من الدول الغربية؛ فضلا عن أن شعوب تلك الدول تعشق كل ما هو مصرى والحضارة المصرية؛ فإذا طلبت مصر من سلطات تلك الدول المختصة أن تخصص لها عددا من الفصول فى إحدى مدارسها الكبيرة، فلن تكون هناك على الأرجح أية مشكلة فى إبرام ترتيبات من هذا القبيل مع حكومات تلك الدول، وهذا من شأنه أن ييسر الأمر بدرجة كبيرة، ولن يتبقى سوى توفير المدرسين من مصر أو من المصريين المقيمين فى الخارج والمؤهلين لذلك، ويمكننا أن نتصور أن تدرس اللغات الأجنبية ضمن المنهج الدراسى ولكن بتعمق وأن يقوم بذلك مدرسون أجانب يمكن أن توفرهم تلك المدارس فى إطار هذا التعاون بحيث يتخرج الطالب من هذه المدارس المصرية متمكنا من اللغتين العربية والأجنبية، وفى المقابل يمكن أن تفتح تلك المدارس أبوابها للطلبة من أبناء تلك الدول الراغبين فى تعلم اللغة العربية بصفة شخصية، أو فى إطار منهجهم الدراسى إذ إن اللغة العربية من اللغات

الاختياريـــة التى يمكن للطالب الأجنبـــى اختيارها، كما يمكن أن تقدم تلـــك المدارس دورات صيفية لتعليم اللغة العربية لأبناء المصريين والعرب المولوديـــن بالخـــارج وللأجانب. ولن تكون هذه المـــدارس مجرد مدارس مصرية، وإنما يمكن أن تصبح همزة وصل بين المؤسسة التعليمية فى كل من البلدين، كما أن وجود مدرسة مصرية فى الخارج سيساعد على نشر الثقافة المصرية العربية، ويعزز الوجود المصرى فى الخارج، ويوثق عرى التعاون التعليمى والتربوى بين مصر وتلك الدول.

علينـــا النظـــر إلى هذه المـــدارس باعتبارها نوعا جديدا من الشـــراكة والتبادل الثقافى، ومد جســـور التعـــاون فى مجال التعليم والاطلاع على نظم تعليمية وتربوية مختلفة ومتقدمة، يمكننا الاستفادة منها فى التطوير المنشـــود لمناهجنا وأساليبنا الدراسية، فالمناهج الدراسية وحدها لا تكفى للنهوض بالطالب وبمستواه التعليمى، ومن الأهمية بمكان أن نركز على اتباع الأساليب المتطورة التى أثبتت كفاءتها، والتى تحث الطالب على التحلى بروح المبادرة والبحث.

كما يمكن للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الثقافية ومؤسسات المجتمـــع المدنى إعداد برامج متنوعة ومبتكرة لخلق قنوات اتصال بالوطن ولتعبئتهم وحشـــدهم من أجل خدمته، وأن تتكاتف مؤســـات المجتمع المدنـــى فى الخارج فى شـــكل روابـــط موحدة للجاليـــات المصرية (نواد / جمعيات / اتحادات.. إلخ) لتقدم خدمات فعلية للمصريين تجعلهم يقبلون عليها وتكون لهم من خلالها كلمة قوية ومؤثرة لدى السلطات الأجنبية، حتى نســـتعيد ثقتنا فى أنفســـنا واحـــترام مواطنى الـــدول الأجنبية لنا.

إن المواطنين المصريين يأملون تبنى الغرب وأمريكا وكندا وأستراليا سياسة مختلفة تقوم على فتح الباب للهجرة الشرعية وتنظيمها، وتخفيف حدة القيود على هجرتهم للخارج، وإيجاد مجموعة من الآليات التى من شأنها إدارة عملية الهجرة، ووضع سياسات إدماج المهاجرين الشرعيين فى المجتمعات الغربية، وإعطائهم فرص العمل والتعليم دون تمييز انطلاقا من أن الهجرة نشاط إنسانى لا يمكن السيطرة عليه أو الحد منه بإجراءات أمنية.

وعلى الرغم من حاجة تلك الدول للهجرة الوافدة إليها من الخارج، فإن البعد الأمنى يشكل العامل المسيطر عليها فى الوقت الحالى فى مواجهة الهجرة القادمة إليها من جنوب وشرق المتوسط بحيث لم يعد الأمر مقصورا على تنظيم عملية الهجرة القادمة من الدول العربية أو الإسلامية، بل تجاوز ذلك لقصرها على الهجرة الموسمية واتباع سياسات تمييزية تعتمد على تشجيع هجرة النخب والعودة إلى صيغة «الهجرة الانتقائية»، لمنع تدفق المهاجرين.

إن كثيرا من المسلمين يعيشون فى ظروف صعبة، فهم إما فى أحزمة البؤس التى تحيط بالمدن الأوروبية الكبرى، وإما فى تجمعات سكانية مكتظة، وإما فى حالة تهميش وتقوقع ثقافيين.

فالمشاكل ليست واحدة عند عموم العرب المسلمين فهى تختلف من بلد لآخر، وذلك باختلاف قوانينه وباختلاف نظرة سكانه إلى الإسلام والعرب والمسلمين، لكن هناك أمورا مشتركة أبرزها:

- التردد بين العزلة والاندماج، حيث يدور الصراع الداخلى بين أن ينعزل المسلم أو العربى ليحافظ على المفاهيم التى حملها من

بلاده.. و أن يندمج فى المجتمع الجديد الذى أصبح موجودا فيه مع الاختلافات بين المفاهيم الموروثة والمفاهيم المستجدة.

- الخوف من الذوبان فى ثقافة الآخر، حيث الإعلام الأوروبى والغربى أقوى بكثير من الإعلام الإسلامى والعربى.
- ضعف الإمكانيات والموارد وندرة الدعاة المتخصصين والواعين والبعيدين عن منطق التطرف وفقه البداوة الذى لا يستطيع فهم حقائق العصر.
- صعوبة كسب العيش عند الكثير منهم. وذلك بارتفاع نسبة البطالة فى صفوفهم.
- لقد وصم الإسلام بالإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.. وهذا الوصم لم يكن وليد تلك الأحداث، وإنما كان نتاج آلة الدعاية الصهيو - أمريكية التى وجدت فى الإسلام عدوا بديلا عن العدو الشيوعى.

لقد تحول الوجود العربى المهاجر فى أوربا الغربية وأمريكا وكندا وأستراليا منذ بداية التسعينيات تقريبا، من حالة «الهجرة» إلى حالة «المواطنة»، حيث أقبل عدد كبير من المهاجرين على التجنس بجنسية بلدان الإقامة، ومحاولة التحول بالتالى إلى «مواطنين» يقفون على قدم المساواة - من الناحية النظرية على الأقل - مع غيرهم من المواطنين الأصليين، كما أصبح بمقدورهم - افتراضا - أن يسهموا من خلال الانتخابات فى إسقاط حكومات والمجىء بأخرى.

والحق أن مجرد الحصول على جنسية دولة متقدمة وديمقراطية، لا يرتب بشكل فعلى تحول المتجنس إلى مواطن، فالشعور بالمواطنة

الحقيقيـة يقتضـى وعيـا قانونيا وتغـيرا جذريا فى ممارسـة الحقوق والواجبات الشخصية والعامة.

وبكلمات أكثر وضوحا، فإن «المواطنة» ليست مجرد حصول المهاجر علـى جواز سـفر وبطاقة هويـة والتمتع بخدمات الرعايـة الاجتماعية والصحية، إنما تكمن - بالدرجة الأولى - فى شـعور المهاجر بكونه قد أصبـح «دافع ضرائب» و «صاحب صوت انتخابى» قادرا على مسـاءلة المسئولين ومحاسبة السلطات والطموح إلى شغل أعلى المناصب.

إن شـعور المهاجر العربى بالانتمـاء المزدوج إلى وطنين، يفرض عليه مسـئولية مزدوجة، الأولى حيال الواقع فى الوطن الجديد، حيث تحيط بـه أخطار كثيرة خاصة بالهوية اللغوية والدينيـة والثقافية، والثانية، إزاء الوطـن الأصلى الـذى ينتظر إسـهاما يتجاوز التحويـلات المالية والاستثمارات الاقتصادية، للمشاركة فى صناعة مستقبل أفضل للأجيال الجديدة، يبدأ أساسـا بالمسـاهمة فـى معركة الديمقراطيـة، تلك التى تخاض من أجل بناء أنظمة سياسية سليمة قادرة فعلا على تسيير عجلة التنمية وتحقيق الكرامة داخليا وخارجيا.

إن الأقليات العربية الموزعة على دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا وكندا وأستراليا بمقدورها إذا ما وعت هذه الأفكار، الاضطلاع بمهام سامية من أجل إذكاء معركة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى.

لقد انتقلت الخلافات العربية فى الوطن الأم إلى دول المهجر، وأثرت بشـكل واضح فى قدرة الجاليات العربية على التعاون المشـترك، وفى الدفـاع عن حقوقها ووجودها فى أوربا وأمريكا وكندا وأسـتراليا، على

العكس من الجالية اليهودية، التى على الرغم من أنها أقل عددا من العرب فى هذه البلدان، فإنها أكثر فعالية وقدرة على التأثير فى الحياة السياسية فى القارة الأوروبية والأمريكتين وأستراليا.

وقد يكون من المهم أن نعيد هنا ما تحاول أن ترسمه لنا الكتابات المعاصرة من جذور لظاهرة المهاجرين من الجنوب إلى الشمال. إذ تتردد أفكار كثيرة، مبينة كيف ارتبطت العلاقة بين أوربا والعرب بصفة الصراع والحروب والتناقض فى المصالح، مما أوجد النظرة العنصرية المعادية فى أوربا تجاه العرب، وتلك الحالة لم تأت بسبب وجود المهاجرين العرب فى الدول الأوروبية منذ الحرب العالمية الأولى، بل عبر التاريخ القديم، بدءا من الحروب الدينية مرورا بالاستعمار الأوروبى لمعظم الأقطار العربية، وانتهاء بدعم أوربا للمشروع الصهيونى فى فلسطين.

وعلى الرغم من أن الخطر الأوروبى والصهيونى الأمريكى على الوطن العربى هو الذى يهدد الوجود العربى عبر سنوات طويلة، فإن تلك الدول هى التى كانت تشعر بالخطر الذى من الممكن أن يهددها، ولهذا فقط تطورت الصورة فى العقل الأوروبى والأمريكى ضد العرب، من ضحايا عانوا من الحروب والتآمر الأوروبى والصهيونى الأمريكى، إلى أنهم – أى العرب – متطرفون وإرهابيون. وكما يقول أ. محمد حسنين هيكل، عن النظرة الأوروبية والأمريكية للعرب: «إنه يدهشنا الذى نراه أحيانا من اختصار الإسلام إلى إرهاب، ومن اختصار العرب إلى نفط. ومن اختصار قضية الصراع العربى – الإسرائيلى إلى حكاية معاداة السامية».

والوجود العربى والإسلامى فى القارة الأوروبية وحتى فى الأمريكتين، متفاوت بين دولة وأخرى، ومن الصعب التمييز بين العرب والمسلمين

فى الدول الأوروبية والأمريكية، فبينما نجد أن المسلمين هم فى غالبيتهم من العرب فى فرنسا فإن المسلمين معظمهم من الأتراك فى ألمانيا، وخليط بين العرب والمسلمين فى بريطانيا، وهى الدول التى تضم أكبر الجاليات العربية والإسلامية فى أوربا، أما فى الأمريكتين فإنها تضم جاليات متنوعة يصعب حصرها.

وفى الواقع فإن العرب والمسلمين ليسوا أول من بدأ الهجرة فى العالم، فهناك دول قامت على الهجرة كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا، ودول كانت مصدرة للمهاجرين كإسبانيا والبرتغال وأيرلندا.

إن العربى فى فرنسا على سبيل المثال وفى صورته النمطية التى ظلت مسيطرة لفترة طويلة كان الشخص الذى يقبل الأعمال الوضيعة التى لا يقبلها الفرنسى والذى كان يؤتى به إما من الريف المغربى أو من البقاع الجزائرية والتونسية بسبب نقص اليد العاملة، أما صورة من يسمون بـ«الجيل الثانى» الساكنين فى ضواحى المدن الكبرى فيغلب عليها طابع العنف والتوجهات الأصولية الإسلامية وهو ما أكده الجدل الخاص بالنقاب فى فرنسا العام الماضى.

إن الحالة الفرنسية على خصوصياتها المذكورة ليست فريدة فى الساحة الأوروبية أو الغربية إجمالا، بل إن أحداث الإرهاب التى اجتاحت الدول المستقطبة للهجرات العربية والإسلامية، كشفت عن جوانب أخرى من هذه المعضلة عقب اعتداءات مدريد فى مارس ٢٠٠٤م ولندن فى ٧ يوليو ٢٠٠٥م، فضلا عن زلزال ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وذيوله داخل المجتمع الأمريكى.

وقد أسهم فى ذلك طبيعة المواطن الأوروبى خاصة البريطانى أو الألمانى أو الفرنسى، التى لا ترحب كثيرا بإقامة علاقات مع أبناء الأعراق الأخرى خارج إطار العمل، ولهذا فهو لا يسمح لأحد بدخول منزله إلا بصعوبة بالغة.

كما أن أبناء الجاليات العربية لم يبذلوا، بشكل عام، جهدا كبيرا من أجل فتح ثغرة فى هذا الحاجز الاجتماعى، وذلك لسببين:

الأول: أنهم شعروا أن علاقاتهم مع أبناء جاليتهم، أو بدرجة أقل مع العرب الآخرين تكفيهم..

والثانى: أنهم مازالوا مرتبطين بالوطن الأم، الأمر الذى يخفف عنهم ولو نفسيا من تأثيرات هذا التقوقع على الذات.

لكن هذا التقوقع خلق مشاكل عديدة لأبناء الجاليات العربية، خاصة الجيل الأصغر سنا، أهمها ازدواجية الثقافة، فالبيت ثقافته شرقية والمدرسة والشارع ومكان العمل ثقافتهم غربية، أيضا أسهم ذلك التقوقع فى استمرار النظرة التقليدية العربية إلى السياسة، وعدم السعى لتحديث هذه النظرة، فالعرب عندما يتحدثون عن السياسة، فإن ذهنهم ينسحب إلى القضايا الكبرى، مثل تحرير فلسطين والوحدة العربية.

بينما السياسة فى الغرب عموما ترتكز على الأمور التى تؤثر فى حياة المواطنين، كما أن آليات العمل السياسى لم تكن متاحة أمام هؤلاء المهاجرين فى البلد الأم، لذلك لم يستطع العربى إجمالا أن يقوم بالدور المنوط بالمواطن العادى فى الغرب.

فما بالك بالارتقاء بهذا الدور من خلال الانضمام إلى حزب سياسى والسعى للترشح على قوائمه الانتخابية. وهو أيضا لم يستطع أن يعلم أولاده هذه الآليات الجدية للعمل السياسى.

إن أسباب عدم الاندماج والعنصرية وما إلى ذلك راحت تتصاعد بين العرب والغربيين فى أوربا وأمريكا خاصة ما رأيناه من الجانبين عقب ١١ سبتمبر. فمناخ ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أوجد ظروفا غير مواتية للهجرة، وهو ما اشتعل أكثر مع الموقف السلبى للعرب، وفى الوقت نفسه الموقف السلبى للحكومات الغربية؛ حيث تصاعدت مظاهر التمييز والعداء للآخر فى الغرب الأوروبى والأمريكى.

وقد زاد من هذا الموقف الغربى، ما اتخذته الدول الغربية نفسها، إزاء المهاجرين فيها مما زاد من صعوبة الاندماج. واتخذت - بالفعل - إجراءات لا يمكن أن توصف، وكان الغرض منها التضييق على العرب والمسلمين تحديدا.

إن العرب والمسلمين هم الضحايا الأوائل للإرهاب، ومحاصرة منظماته وأعماله تخدم مصالحهم وتحميهم من الضرر، ولكن كثيرا ما يضل الذين يكافحون الإرهاب الطريق، فيتعرضون إلى الأبرياء، وينال هؤلاء من الإذلال والامتهان، ما يحولهم إلى عناصر ناقمة على الدول والمجتمعات، وبسبب الحساسيات والأوضاع البائسة التى يعيشها العديد من المهاجرين، فإن الحديث عن هذه الأخطاء ينتشر بسهولة، فتعم النقمة أوساطا كثيرة، ويفيد منها من يريد تحريض المهاجرين العرب على الدول المضيفة التى استقبلتهم ووفرت لهم فرص العمل والحرية.

يجـب على العرب والمسـلمين عامة والمصريـين خاصة تقبل حقيقة أنهم يعيشـون فى الغرب، وعليهم اتباع واحترام القوانين، وإلا فليرجع الجميـع إلى بلادهم، خاصـة أن بعض العرب يقومون بعمل أشـياء لم يفكروا بعملها ببلادهم، وكأننا نقول لهم إننا على حق وأنتم على باطل، ومن الضرورى احترام البلد المضيف.

إن موضوع أو مسـألة الاندماج ليست بالمسـألة الصعبة، بل لها من المرونة ما يجعلها سهلة التحقق؛ خاصة أن من قرر الهجرة من المصريين يعلم مسبقا بالفروقات بين أسلوب حياتنا فى البلد الأم و أسلوب الحياة فـى بلاد المهجر، والملاحظ أن ولاء المهاجر العربى بصفة عامة والمصرى بصفة خاصة لا يكون للحكومة التى يعيش على أرضها، بل يكون ولاؤه الوحيـد لما يمليه عليه دينـه، أو الأعراف الاجتماعية التى تربى عليها فى بلده الأم.

علينـا أن نتعلـم من الغرب مـا ينفعنا، ونحتفظ بعاداتنـا وتقاليدنا وأخلاقياتنـا، لنكون مزيجا طيبا وجميلاً مـن كلا المجتمعين، العربى والغربى، ليساعد فى تطورنا وتطور مجتمعاتنا.

❑❑❑